

بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف تأليف: شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)

إعداد

د. جمال نعمان عبد الله ياسين

أستاذ القراءات والتفسير المشارك في قسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة إب - اليمن

- من مواليد عام ١٤٠٢ هـ بمدينة إب، اليمن.
- نال شهادة الماجستير من قسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية - كلية الآداب بجامعة إب عام ٢٠١٠م بأطروحته "الهدية إلى الحضرة العلية (في القراءات السبع)". تأليف محمد بن عمرو بن علي العمادي (ت ٧٨٣هـ) دراسة وتحقيق". كما نال شهادة الدكتوراه الأولى من قسم التفسير وعلوم القرآن - كلية الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية عام ٢٠١٤م، بأطروحته "النكت اللوذية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). تأليف: زين العابدين بن محيي الدين الأنصاري، المعروف بمفيد القاضي زكريا (ت ١٠٦٨هـ). دراسة وتحقيق". كما نال شهادة الدكتوراه الثانية من قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب بجامعة صنعاء عام ٢٠١٩م، بأطروحته "القراءات المروية عن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم. في كتب التفسير جمعاً ودراسةً وتوجيهاً".
- من أعماله المنشورة: "اللُّمعة الذهبية في معرفة شيء من قوانين القرآن الخطية. لإبراهيم بن محمد المؤيدي (ت ١٠٨٣هـ). دراسة وتحقيق"، "التبيان في بيان القرآن. للحسن بن شجاع التوني. دراسة وتحقيق"، "قراءات عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جمعاً ودراسةً وتوجيهاً"، "قصة ابني آدم من سورة المائدة دراسة تحليلية"، "القراءات المروية عن أبي العالية الرياحي. جمعاً وتوجيهاً"، "لطائف الإشارات في فن توجيه القراءات". "تفسير آية الكرسي لحمد بن عمر بحرق الحضرمي. دراسة وتحقيق".
- البريد الإلكتروني: Gamal557@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة وتحقيق مخطوط قِيمٍ بعنوان (بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف) تأليف: شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت. ١٢٥٠هـ). من خلال إخراج النص إخراجاً سليماً، وإعطاؤه حقه من التوثيق، والضبط، والدراسة، والتعليق. يبحث هذا المخطوط في إحدى الظواهر الصوتية المنتشرة في تلاوة القرآن الكريم في مناطق متعددة من العالم العربي والإسلامي، وهي ظاهرة القاف غير المشقوقة، أو القاف المعقودة، أو القاف المترددة. وهل تجزئ القراءة بها في الصلاة أم لا. قام المؤلف بعرض هذا الموضوع معتمداً على عدد من الأدلة العقلية والنقلية والنقولات الأصيلة التي تجلي هذا الموضوع بشكل واضح ويّين. وقد اعتمدت في هذا البحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي. وخرجت بعدد من النتائج والتوصيات، من أهمها:

١. أكّد البحث على مضمون المخطوط، وأنه تناول ظاهرة القاف غير المشقوقة، إحدى الظواهر الصوتية المتعلقة بتلاوة القرآن الكريم، والتي ينبغي على القارئ معرفتها، لما ينبني عليها من صحة الصلاة وفسادها.

٢. يرى الإمام الشوكاني عدم جواز القراءة بالقاف غير المشقوقة، وأنّ القراءة بها في الصلاة لا تُجزئ.

الكلمات المفتاحية: شق القاف، القاف المعقودة، القاف المترددة، القاف غير المشقوقة، الشوكاني، من قرأ ولم يشق القاف.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم أما بعد:

كان لاختلاف وتنوع وتعدد الظواهر الصوتية في لهجات العرب حضور في قراءة القرآن الكريم بقراءته الصحيحة المختلفة، إلا أن هناك من الظواهر الصوتية العربية ظواهر لم ينزل بها القرآن الكريم، فلم يقرأ بها رسول الله ﷺ، ولم يُقرئ بها الصحابة الكرام الذين نقلوا إلينا قراءة رسول الله ﷺ أداءً واضحاً ودقيقاً، لكنها أثرت في قراءة الناس للقرآن الكريم في عدد من المناطق العربية والإسلامية.

من تلك الظواهر الصوتية ظاهرة القاف غير المشقوقة، وهي حرفٌ بين القاف والكاف. ولها أسماء عديدة في كتب السابقين، منها: القاف المعقودة^(١)، والقاف المترددة بين القاف والكاف^(٢)، وقاف العرب^(٣)، والقاف اليابسة، وقاف الحجاز، والقاف التميمية، وغيرها. وهذه القاف لغة عربية صحيحة قديمة، يتكلم بها كثير من العرب. قال السيرافي: «رأينا من يتكلم بالقاف بينها وبين الكاف»^(٤). وقال أبو حيان: «وهي الآن غالبية على لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة، لا بالقاف الخالصة الموصوفة في كتب النحويين،

(١) وهذا أشهر الأسماء للقاف غير المشقوقة. سَمَّاهَا به كثير من الأئمة والعلماء في كتبهم. كابن ماكولا في الإكمال (٣/٩٠)، وابن عُبَّادَة في الإيلاء (١/١٨٥)، وابن العديم في بغية الطلب (٩/٤٠٦٢)، وأبي حيان في ارتشاف الضرب (١/١٦٦)، والإسنوي في الكوكب المنير (١/٤٢٩)، وغيرهم كثير.

(٢) إنَّ مخرج القاف الخالصة من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف الخالصة من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى. ومخرج القاف المعقودة بينهما؛ أي أنَّ مخرجها فوق الكاف ودون القاف من أقصى اللسان مع سقف الفم، وهو يشبه الكاف المجهورة. ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٣٣)، الموضح، القرطبي (ص ٣٠)، الدراسات الصوتية، غانم قدوري (ص ٢١٢-٢١٩).

(٣) قال ابن حجر: «... أو نطق بقاف العرب المترددة بينها وبين الكاف، والمراد بالعرب المنسوبة إليهم أخلاطهم، الذين لا يُعْتَدُّ بهم، ولذا نسبها بعض الأئمة لأهل الغرب وصعيد مصر». تحفة المحتاج (٢/٣٧).

(٤) شرح كتاب سيبويه (٥/٣٩٠).

والمقولة عن وصفها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن^(١). وقال المرتضى الزبيدي: «قال شيخنا: وهي القاف التي يقال لها: المعقودة، لغة مشهورة لأهل اليمن، وقد سأل الحافظ ابن حجر شيخه المصنف رحمهما الله تعالى عن هذه القاف ووقوعها في كلامهم، فقال: إنها لغة صحيحة^(٢). وذكرها ابن خلدون وأطال فيها الكلام، وقال: «إنها لغة مُصَرِّبَةٌ»^(٣). وقال ابن الحاجب: «وبقي حرفٌ لم يُتعرَّض له، وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم به، وهي القاف التي كالکاف، كما تتكلم بها أكثر العرب اليوم، حتى توهم بعض المتأخرين أن القاف كذلك كانوا ينطقون بها، حتى توهم أنهم كذلك يقرؤون بها، والظاهر أنها في كلامهم، وأن القاف الخالصة أيضاً في كلامهم، وأن القرآن لم يُقرأ إلا بالقاف الخالصة على ما نقله الأثبت متواتراً، ولو كانت تلك قُرئ بها لُنُقِلت كما نُقِلَ غيرها، ولما لم تُنقل دَلٌّ على أنها لم يُقرأ بها، أو قرأ بها من لم يُعتدَّ بنقلٍ عنه»^(٤).^(٥)

والنطق بهذه القاف غير المشقوقة (المعقودة) من الظواهر الصوتية المنتشرة في مناطق عديدة في العالم الإسلامي^(٦).

(١) ارتشاف الضرب (١٦/١).

(٢) تاج العروس (٤٥٦/١٠).

(٣) تاريخ ابن خلدون (٧٦٨/١).

(٤) شرح المفصل (٢٨٤/٢).

(٥) مما يجدر التنبيه إليه هنا: أن ابن عربي في الفتوحات المكية (٢/٦٧٥)، أطلق اسم القاف المعقودة على القاف الخالصة الصحيحة، وأطلق اسم القاف غير المعقودة على القاف المترددة بين القاف والكاف. وهو خطأ واضح لمخالفته ما عليه عامة العلماء والمؤلفين عبر القرون. وتابع ابن عربي في هذا الخطأ العلامة علوي الحداد في كتابه: القول الواف في معرفة القاف المشقوقة واليابسة (ص ٢٢).

(٦) ينتشر النطق بالقاف غير المشقوقة (المعقودة) في مناطق كثيرة في العالم الإسلامي اليوم، فهي لهجة أكثر المدن في كل من: اليمن، والسعودية، وعمَّان، والعراق، وسوريا، ومصر، وبلاد المغرب العربي. ينظر: الدراسات الصوتية (ص ٢١٣-٢١٥)، البيان في صوت القاف (ص ٥)، القاف بين القدامى والمعاصرين (ص ٣٧-٣٨).

وقد انبرى عدد من العلماء لتخصيص تلك الظاهرة بالتأليف، لبيان حكم قراءة القرآن الكريم بها، وحكم الصلاة مع القراءة بها. وكان من هؤلاء العلماء شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) في بحثه الموسوم بـ (بحث فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف). وهذا البحث عبارة عن فتوى أجاب بها الإمام الشوكاني عن سؤال طُرح عليه فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف! هل تفسدُ صلاته أو لا؟ وهل يُفَرَّقُ بين أن يكون في القدر الواجب والزائد عليه؟

وقد وفقني الله للحصول على ثلاث نسخ خطية لهذا المخطوط، فارتأيت أن أسهم في دراسته وتحقيقه وإخراجه؛ لينتفع به الناس. أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

الأهمية العلمية للمخطوط:

تتمثل الأهمية العلمية للمخطوط الذي بين أيدينا في الآتي:

١. أن مؤلفه من كبار علماء عصره، المجددين، والمجتهدين، وحظيَ بمكانة علمية مرموقة في عصره.
٢. كونه تناول إحدى الظواهر الصوتية التي ارتبطت بتلاوة القرآن في مناطق متعددة من العالم العربي والإسلامي.
٣. كونه تناول موضوعاً تفرقت أجزاءه في بطون المصادر، فجاء هذا المخطوط لنظم تلك الأجزاء في عقد واحد.

أسباب اختيار الموضوع:

١. الرغبة في المساهمة في إحياء التراث الإسلامي، وإخراج كنوزه وعلومه ومعارفه، والإفادة منه.
٢. وقوفي على ثلاث نسخ خطية للمخطوط.
٣. أن هذا المخطوط لم يتناوله أحدٌ قبلي بالدراسة والتحقيق.

أهداف البحث:

١. إخراج النَّص من المخطوط إخراجًا سليماً، وإعطاؤه حقه من التوثيق والضبط والدراسة والتعليق.
٢. التعريف بالمؤلف الإمام الشوكاني كشخصية علمية كبيرة خدمت المكتبة الإسلامية في علوم متعددة.
٣. إبراز منهجية المؤلف في كتابه، ومصادره فيه.

منهج البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة المناهج الآتية:

١. المنهج التاريخي: عند التعريف بالمؤلف، وسيرته، وتتبع ذلك من كتب التراجم والمصنفات.
 ٢. المنهج الوصفي التحليلي: عند عرض وتحليل منهج المؤلف، وإخراج النص المحقق.
- الدراسات السابقة:
- لم يسبق أحدٌ إلى تحقيق هذا المخطوط، بحسب علمي وإطلاعي.

خطة البحث:

قسّمتُ البحث إلى ثلاثة أقسام: جعلت القسم الأول لدراسة المؤلف، تناولت فيه اسمه ونسبه ومولده، ونشأته وحياته العلمية، ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه، وشيوخه وتلاميذه، وآثاره العلمية، ووفاته. وجعلت القسم الثاني لدراسة المخطوط، تناولت فيه: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف، وموضوع الكتاب وسبب تأليفه، ومصادر المؤلف، ومنهج المؤلف، ومميزات الكتاب، ومنهج التحقيق، ووصف النسخ الخطية، ونماذج من النسخ الخطية. وفي القسم الثالث قمت بتحقيق النص تحقيقاً علمياً، وفي الخاتمة لخصت أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها من هذه الدراسة.

القسم الأول

دراسة المؤلف

أولاً: اسمه ونسبه ومولده:

مُحَمَّد - بضم الميم والحاء^(١) - بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن صلاح بن إبراهيم بن محمد بن العُليّ بن محمد بن رزق الهمداني، بدر الدين الشوكاني الصنعاني^(٢).

ولد في نهار يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١١٧٣هـ بـ (هجرة شوكان)^(٣)، وهي اليوم إحدى قرى عزلة (جبل اللوز) بمديرية (خولان الطيال) التابعة لمحافظة صنعاء^(٤).

ثانياً: نشأته وحياته العلمية:

نشأ الإمام الشوكاني بصنعاء، وتربى في حجر والده، وكان أبوه من العلماء المبرزين في ذلك العصر، وكان يشغل منصب قاضي صنعاء^(٥)، وكان له أكبر الأثر في تكوين شخصية الإمام الشوكاني العلمية، فقد كفاه مؤونة طلب الرزق مما جعله يتفرغ لطلب العلم، فقد قال وهو يتحدث عن والده: «ولقد بلغ معي إلى حدٍّ من البرِّ والشَّفقة والإعانة على طلب العلم والقيام بما أحتاج إليه مبلغاً عظيماً بحيث لم يكن لي شغلة بغير الطلب فجزاه الله خيراً وكافاه بالحسنى»^(٦).

(١) قال المؤرخ الأكوغ: «مُحَمَّد بضم الميم الأولى والحاء وتشديد الميم الأخيرة المفتوحة، كما سمعت ذلك من بعض شيوخه عن شيوخهم المعاصرين له، وهذا الاستعمال شائعٌ في نجد اليمن، وتستعمل بعض القبائل في نجد اليمن هذا الاسم أحياناً بكسر الميم والحاء وتشديد الميم الأخيرة». هجر العلم (٤/٢٢٥١).

(٢) ينظر: البدر الطالع (٢/٢١٥).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٢/٢١٥).

(٤) ينظر: هجر العلم (٤/٢٢٤٩).

(٥) ينظر: البدر الطالع (٢/٢١٥).

(٦) ينظر: المصدر السابق (١/٤٨٤).

أخذ الإمام الشوكاني في طلب العلم وسماع العلماء الأعلام، وفرغ نفسه للعلم، وجدَّ واجتهد، فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين، وختمه على الفقيه حسن بن عبد الله الهبل، وجوّده على جماعة من شيوخ الإقراء بصنعاء^(١).

ثمَّ حفظ كثيرًا من المتون المختصرة في الفقه، والأصول، والنحو، والعروض، واللغة، وآداب البحث، واشتغل بمطالعة كثير من كتب التواريخ ومجاميع الأدب، ثمَّ شرع في طلب العلم والقراءة على الشيوخ، فقرأ على والده، وعلى كبار علماء صنعاء في الفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، والمنطق، واللغة، ومختلف العلوم، وكان أثناء ذلك له تلاميذ يأخذون عنه بعد فراغه من القراءة على شيوخه، بل ربما اجتمعوا على الأخذ عنه قبل أن يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه، وكانت تبلغ دروسه في اليوم واللييلة إلى نحو ثلاثة عشر درسًا، وبقي يلزم شيوخه حتى استوفى ما عندهم، وزاد على مسموعاته منهم بمقروءاته الخاصة^(٢).

وهكذا استمر الشوكاني بطلب العلم والتلقي عن العلماء حتى برز بين أقرانه، وصار علمًا مُتَّفَنًّا، وعالمًا يشار إليه بالبنان، فقصده طلبية العلم للأخذ عنه من جميع أنحاء اليمن، ومن خارج اليمن، حتى ذاع صيته في جميع البلاد، وانتفع بعلمه كثير من الناس. وكان يلقي على تلاميذه دروسًا في كثير من العلوم كالتفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، حتى بلغت دروسه في اليوم واللييلة أكثر من عشرة دروس. ثمَّ إنَّه تقلَّد إفتاء أهل صنعاء وهو في سنِّ العشرين، وقد كانت تردُّ إليه الفتاوى وشيوخه أحياء^(٣).

واستمر على هذه الحال حتى اختير لمنصب القضاء الأكبر، في عهد الإمام علي ابن العباس بن الحسين، عقب وفاة القاضي العلامة يحيى بن صالح السحولي،

(١) ينظر: المصدر السابق (٢/٢١٥).

(٢) ينظر: البدر الطالع (٢/٢١٥-٢١٩).

(٣) ينظر: البدر الطالع (٢/٢١٩)، هجر العلم (٤/٢٢٥٢).

الذي كان يتولى هذا المنصب، واعتذر الشوكاني عن هذا العمل، فزاد إلحاح الإمام عليه مع جماعة من العلماء، فقبل الشوكاني هذا المنصب، إلى جانب قيامه بالتدريس، واستمر في منصب القضاء حتى توفي. وكان يسمى: (قاضي القضاة)^(١).

ثم إنَّه ترك التقليد واجتهد رأيه اجتهادًا مطلقًا غير مقيد وهو دون سنِّ الثلاثين^(٢). وكان منجمًا عن بني الدنيا لم يقف بباب أمير ولا قاض ولا صحب أحدًا من أهل الدنيا، ولا خضع لمطلب من مطالبها، بل كان مشتغلًا في جميع أوقاته بالعلم درسًا وتدريسًا وإفتاءً وتصنيفًا، حريصًا على مجالسة أهل العلم والأدب وملاقاتهم والاستفادة منهم وإفادتهم^(٣).

لقد بلغ الشوكاني في العلم مبلغًا عظيمًا، وكان علمه يتصف بالشمول والموسوعية، فضلًا عن التحرير والتحقيق، وما من فنٍّ إلا وله فيه باع، ممَّا جعل بعض من ترجم له يصفه بأنَّه: مُفسِّرٌ، محدث، فقيه، أصولي، مؤرخ، أديب، نحوي، منطقي، متكلم، حكيم^(٤).

مدحه الشاعر عبد الرحمن بن يحيى الأنسي بقصائد كثيرة؛ منها^(٥):

فؤاد بأحداث الزمان دويُّ	مراعيه منها يابسٌ وجيُّ
مجالسٌ من قاضي القضاة أنيقةٌ	لهنَّ جلالٌ في الصدور ورئيُّ
أخو العلم ثاني نفسه فردٌ دهره	وليس له فيمن يعدُّ كفيُّ
رفيقٌ بأصحابِ الحوائج مبلغٌ	بهم بضعاف المسلمين خفيُّ
وإن سألوه العلم سأل تدفقًا	كما ملأ الوادي العميق أتيُّ
حريُّ بي الشعر الذي لك مدحُه	وأنت بها مُدحت منه حريُّ

(١) ينظر: البدر الطالع (٢/٢٢٤)، نيل الوطر (٢/٢٩٨)، هجر العلم (٤/٢٢٥٤).

(٢) ينظر: البدر الطالع (٢/٢٢٤)، هجر العلم (٤/٢٢٥٤).

(٣) ينظر: البدر الطالع (٢/٢٢٤).

(٤) ينظر: معجم المؤلفين (١١/٥٣).

(٥) ينظر: موسوعة أعلام اليمن ومؤلفيه، برقم (١٠١٨٢).

ثالثًا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال عنه العلامة عبد الرحمن بن سليمان الأهدل (ت. ١٢٥٠هـ):

«إمام عصرنا في سائر العلوم، وخطيب دهرنا في إيضاح دقائق المنطوق والمفهوم، الحافظ المسند الحجة، الهادي في إيضاح السنن النبوي إلى المحجة، عز الإسلام محمد بن علي الشوكاني:

إن هزَّ أقلامه يومًا ليعملها أنساك كلِّ كميٍّ هزَّ عامله
وإن أقرَّ على رَقِّ أنامله أقرَّ بالرقِّ كُتَّاب الأنام له

وقد منح الله هذا الإمام ثلاثة أمور لا أعلم أنها في هذا الزمن الأخير جمعت لغيره:

الأول: سعة التبصر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها.

الثاني: كثرة التلاميذ المحققين أُولي الأفهام الخارقة، الحقيق أن ينشد عند جمعهم الغفير:

إني إذا حضرتني ألفُ محبرةٍ نقولُ أخبرني هذا وحدثني
صاحتْ بعقوتها الأقالِمُ قائلَةً هذي المكارمُ لا قعبانٍ من لبنٍ

الثالث: سعة التآليف المحررة^(١).

وترجمه العلامة الحسن بن أحمد عاكش الضمدي (ت. ١٢٩٠هـ) فقال عنه:

«قاضي الجماعة، شيخ الإسلام، المحقق العلامة الإمام، سلطان العلماء، إمام الدنيا، خاتمة الحفاظ بلا مرأى، الحجة النَّقَّاد، عَيْيِّ الإسناد، السابق في ميدان الاجتهاد ... وعلى الجملة: فما رأى مثل نفسه، ولا رأى من رآه مثله علمًا وورعًا، وقيامًا بالحق، بقوة جنان، وسلطنة لسان ... له المؤلفات في أغلب العلوم، منها: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لابن تيمية، في أربعة مجلدات، لم تكتحل عين الزمان بمثله في التحقيق، ولم يسمح الدهر بنحوه في التدقيق، أعطى المسائل حقها في كل بحث على

(١) النفس البياني (ص ١٩٣).

بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف: تأليف الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) د. جمال نعمان ياسين

طريق الإنصاف، وعدم التقييد بالتقليد ومذهب الأخلاف والأسلاف، وتناقله عنه مشايخه الكرام فمن دونهم من الأعلام، وطار في الآفاق في زمن حياته، وقرئ عليه مراراً، وانتفع به العلماء^(١).

وقال عنه العلامة محمد صديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ):

«أحرز جميع المعارف، واتفق على تحقيقه المخالف والمؤالف، وصار المشار إليه في علوم الاجتهاد بالبنان، والمجلي في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان»^(٢).

وقال عنه العلامة عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ):

«هو الإمام، خاتمة محدثي المشرق وأثريه، العلامة النظار الجهد، كان شامة في وجه القرن المنصرم، وغرة في جبين الدهر، انتهج من مناهج العلم ما عمي على كثير ممن قبله، وأوتي فيه من طلاقة القلم والزعامة ما لم ينطق به قلم غيره، فهو من مفاخر اليمن بل العرب»^(٣).

رابعاً: شيوخه وتلاميذه:

تلقى الإمام الشوكاني على يد كبار علماء عصره، أخذ عنهم، وسمع منهم، وأجازوه، ومن أشهرهم:

١. أحمد بن عامر الحدائي الصنعاني (ت ١١٩٧هـ). قرأ عليه في الأزهار وشرحه، وفي الفرائض وشرحها^(٤).

٢. إسماعيل بن الحسن بن أحمد بن الإمام القاسم بن محمد (ت ١٢٠٦هـ). قرأ عليه في علم الصرف والمعاني^(٥).

(١) الديباج الخسرواني (ص ٣١٧-٣١٩).

(٢) التاج المكلل (ص ٤٤٤).

(٣) فهرس الفهارس والأثبات (٢/١٠٨٣، ١٠٨٦).

(٤) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/٦٢-٦٣).

(٥) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/١٤٥)، نيل الوطر (١/٢٦٧).

٣. عبد الرحمن بن الحسن الأكوخ (ت ١٢٠٦هـ) شيخ الفروع ومحققها. قرأ عليه أوائل كتاب الشفاء في الحديث^(١).
٤. عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن الناصر (ت ١٢٠٧هـ). الإمام المحدث، الحافظ المسند، المجتهد المطلق. أخذ عنه الشوكاني في الفقه وأصوله، وسمع عليه صحيح مسلم وشرحه للنووي، وبعض صحيح البخاري، وسنن الترمذي، وبعض جامع الأصول. وقرأ عليه في علم المصطلح، وفي الفقه، وفي اللغة والعروض، وغير ذلك^(٢).
٥. علي بن إبراهيم بن علي الشهيد (ت ١٢٠٧هـ) محقق لكل فن، وقيل أن يوجد له نظير. سمع منه صحيح البخاري^(٣).
٦. الحسن بن إسماعيل بن الحسن المغربي (ت ١٢٠٨هـ). قرأ عليه في علوم الحديث، والكشاف وبعض حواشيه، وقطعة من صحيح مسلم مع شرحه للنووي، وسنن أبي داود ومختصر المنذري، وشرح بلوغ المرام، وغيرها^(٤).
٧. صديق بن علي المزجاجي الزبيدي (ت ١٢٠٩هـ). شيخه إجازة، فقد تبادل الإجازات، وجرت بينهما مسائلات^(٥).
٨. القاسم بن يحيى الخولاني (ت ١٢٠٩هـ) قرأ عليه في النحو، والأصول، وعلم المصطلح، وشرح الحديث^(٦).
٩. عبد الله بن الحسن بن علي بن الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم (ت ١٢١٠هـ)،

(١) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٢٢٥١).

(٢) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٣٦٠-٣٦٨).

(٣) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٤١٦-٤٢٠)، نيل الوطر (٢/ ١٠٦).

(٤) ينظر: البدر الطالع (١/ ١٩٥)، التاج المكلل (ص ٣٦٣).

(٥) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٢٩٢-٢٩٣).

(٦) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٥٣-٥٤)، نيل الوطر (٢/ ١٨٤-١٨٥).

أخذ عنه شرح الجامي^(١).

١٠. عبد الرحمن بن قاسم المداني (ت ١٢١١هـ). قرأ عليه شرح الأزهار، وباحثه بمباحث علمية فقهية دقيقة^(٢).

١١. علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن الشوكاني (ت ١٢١١هـ). والده، قرأ عليه في شرح الأزهار، وشرح الناظري لمختصر العصفري، وكان له أكبر الأثر في تكوين شخصيته العلمية^(٣).

١٢. يوسف بن محمد بن علاء الدين المزاجي الزبيدي (ت ١٢١٣هـ). المسند الحافظ، حامل لواء الإسناد في آخر أيامه. أجاز الإمام الشوكاني بجميع ما يجوز له روايته^(٤).

١٣. أحمد بن محمد بن أحمد بن مطهر القابلي الحرازي (ت ١٢٢٧هـ). شيخ شيوخ الفروع بلا مدافع. لازمه الشوكاني في الفروع نحو ثلاث عشر سنة، وانتفع به، وتخرّج عليه^(٥).

١٤. عبد الله بن إسماعيل بن حسن النهمي (ت ١٢٢٨هـ) قرأ عليه في النحو والصرف، والمنطق، والحديث، والأصول^(٦).

١٥. هادي بن حسين القارني الصنعاني (ت ١٢٣٨هـ). انتهت إليه الرئاسة في الإقراء في عصره. قرأ عليه القرآن الكريم، وأخذ عنه شرح الجزرية^(٧).

(١) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٣٨٠ - ٨١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٣٦ - ٣٣٧).

(٣) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٤٧٨ - ٤٨٥)، (٢/ ٢١٥)، التاج المكلل (ص ٣٩٤ - ٣٩٥).

(٤) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٣٥٦ - ٣٥٧)، وينظر ترجمته في: التاج المكلل (ص ٤٧١ - ٤٧٢).

(٥) ينظر: البدر الطالع (١/ ٩٦ - ٩٧).

(٦) ينظر ترجمته في: المصدر السابق (١/ ٣٧٩ - ٣٨٠).

(٧) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٣١٩ - ٣٢٠)، وينظر ترجمته في: نيل الوطر (٢/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

وقد انتشر ذكر الإمام الشوكاني فقصده الطلبة من أقطار اليمن، فأخذوا عنه، وتفقهوا به، وقرأوا عليه، وأجمع المؤرخون بأنه كان مبارك التدريس، وإليه انتهت الرحلة في طلب العلم في اليمن في عصره، ومن أشهر تلاميذه:

١. أحمد بن عبد الله العمري الضمدي (ت ١٢١٢هـ) ^(١).
٢. محمد بن أحمد مشحوم الصعدي الصنعاني (ت ١٢٢٣هـ) ^(٢).
٣. أحمد بن علي بن محسن ابن الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم (ت ١٢٢٣هـ) ^(٣).
٤. عبد الرحمن بن أحمد البهكلي التهامي (ت ١٢٢٧هـ) ^(٤).
٥. سيف بن موسى بن جعفر البحراني (ت بعد ١٢٣٤هـ) ^(٥).
٦. علي بن أحمد بن هاجر الصنعاني (ت ١٢٣٥هـ) ^(٦).
٧. محمد بن أحمد بن سعد السّودي (ت ١٢٣٦هـ) ^(٧).
٨. إسماعيل بن إبراهيم بن الحسين بن المهدي الصنعاني (ت ١٢٣٧هـ) ^(٨).
٩. أحمد بن حسين الوزان الصنعاني (ت ١٢٣٨هـ) ^(٩).
١٠. محمد بن محمد بن هاشم بن يحيى الشامي الصنعاني (ت ١٢٥١هـ) ^(١٠).
١١. حسن بن أحمد بن يوسف الرّباعي الصنعاني (ت ١٢٧٦هـ) ^(١١).

-
- (١) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (٧٦-٧٧)، (١/ ١٣٥).
 - (٢) ينظر ترجمته في: نيل الوطر (٢/ ٢٣٥-٢٣٧).
 - (٣) ينظر ترجمته في: المصدر السابق (١/ ١٦٣-١٦٤).
 - (٤) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٣١٨)، نيل الوطر (٢/ ٢٣).
 - (٥) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (١/ ٢٦٩-٢٧٠)، (٢/ ١٠).
 - (٦) ينظر: نيل الوطر (٢/ ١٢٢-١٢٣).
 - (٧) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (٢/ ١٠٣-١٠٦)، نيل الوطر (٢/ ٢٢١).
 - (٨) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (١/ ١٣٧-١٣٩)، (١/ ٢٥٣).
 - (٩) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (١/ ٥٣-٥٤)، (١/ ٩٩).
 - (١٠) ينظر ترجمته في: نيل الوطر (٢/ ٣١٥).
 - (١١) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ١٩٤-١٩٥)، نيل الوطر (١/ ٣١٨).

١٢. أحمد بن محمد بن علي الشوكاني، ولده (ت ١٢٨١هـ)^(١).

١٣. أحمد بن لطف الباري بن أحمد (ت ١٢٨٢هـ)^(٢).

خامساً: آثاره العلمية:

ترك الإمام الشوكاني للمكتبة اليمنية والإسلامية نفائس من الكتب في عدد من العلوم التي جعلته جديراً بلقب: (شيخ الإسلام)، فقد بلغت مصنفاته نحو (٢٧٨) مصنفاً^(٣)، ما بين كتاب أو رسالة أو تعليق. لم يترك فناً من الفنون إلا وألّف فيه، فمن أشهر مصنفاته المطبوعة والمنشورة:

١. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.

٢. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار.

٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.

٤. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار.

٥. الدراري المضية شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية.

٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.

٧. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني.

وللإمام الشوكاني كثير من الرسائل القصيرة والمتنوعة في أنواع الفنون. سأكتفي

هنا بذكر رسائله المتعلقة بالتفسير:

١. فتح القدير في الفرق بين المعذرة والتعذير. حول ما ذكره الزمخشري في

تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَأَنصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]^(٤).

(١) ينظر ترجمته في: نيل الوطر (١/ ٢١٥).

(٢) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٨٦-٨٧)، نيل الوطر (١/ ١٧٠).

(٣) ينظر: الشوكاني حياته وفكره، د. عبد الغني الشرجبي (ص ١٩٤-٢٢٩)، فإنه قام باستقصاء مؤلفات

الشوكاني المطبوعة والمخطوطة.

(٤) حققها محمد حسن حلاق، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/ ٦١١٣)، وحققها أحمد فريد الزبيدي ضمن =

٢. وبل الغمامة في تفسير ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ٥٥].

٣. جواب السائل في تفسير ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩].

٤. الإيضاح لمعنى التوبة والإصلاح. (في تفسير آيات من سورة النور).

٥. جواب سؤال عن نكتة التكرار في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١١].

٦. جواب سؤال في قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ^(١).

٧. بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف ^(٢).

٨. جيد النقد في عبارة الكشف والسعد.

٩. بحث في النهي عن إخوان السوء. في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِيَدَانَهُ مِّنْ دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].

١٠. البحث الملم المتعلق بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

١١. بحث في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

١٢. بحث في الكلام على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

١٣. جواب سؤال يتعلق بما ورد فيما أظهر الخضر.

١٤. بحث عن تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٣] ^(٣).

=كتاب (الرسائل الفقهية للإمام الشوكاني)، وطبعته دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
(١) الرسائل الخمس حقيقتها محفوظة علي شرف الدين، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/١١٢١، ١٢٢٣، ١٢٧٥، ١٣٠١، ١١١١).

(٢) وهو البحث الذي بين أيدينا. ولم يطبع سابقاً، وهذه أول مرة ينشر فيها.

(٣) الرسائل السبع حقيقتها محمد حسن حلاق، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/٦١٨٣، ١١٤٥، ١١٦٥).

١٥. النشر لفوائد سورة العصر^(١).

١٦. رسالة في تواتر القراءات^(٢).

سادساً: وفاته - رَحِمَهُ اللهُ - :

انتقل شيخ الإسلام العلامة الشوكاني إلى جوار ربه في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠هـ، عن ٧٦ سنة، ودفن بخزيمة المقبرة المشهورة جنوب صنعاء^(٣). ثم بسبب التوسع العمراني في مدينة صنعاء نقل جثمانه إلى فناء مسجد الفليحي بصنعاء في سنة ١٣٨٦هـ^(٤). رحمه الله تعالى وإيانا والمسلمين.



١١٧٧، ١١٩١، ١٢٤٩، ١٢٦٣).

- (١) هذه الرسالة حققها محفوظة علي شرف الدين، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/١٣١١). وحققها صالح بن محمد العيزري، وطبعتها دار ابن حزم ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- (٢) أشار إليها الإمام الشوكاني في تفسيره فتح القدير (٢/١٨٩).
- (٣) ينظر: نيل الوطر (٢/٣٠٢).
- (٤) ينظر: هجر العلم (٤/٢٢٧٦-٢٢٧٧).

القسم الثاني

دراسة الكتاب

أولاً: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف:

إنَّ الكتاب الذي بين أيدينا موسوم بـ (بحث فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف)، ومؤلفه هو شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، ومن الأدلة على ذلك ما يلي:
أولاً: ذُكِرَ اسم المخطوط هكذا: (بحث فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف)، منسوباً للشوكاني في الفهارس والمصادر الآتية:

١. فهرست الخزنة المتوكلية بصنعاء^(١).
 ٢. فهرس مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء^(٢).
 ٣. فهرس المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء^(٣).
 ٤. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، للمؤرخ عبد الله محمد الحبشي^(٤).
 ٥. الإمام الشوكاني حياته وفكره، للدكتور عبد الغني قاسم الشرجبي^(٥).
- ثانياً: كُتِبَ في أول نسخة الأصل: «سؤال فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف هل تفسد صلاته أو لا، وهل نفرق بين أن يكون في القدر الواجب والزائد. الجواب لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني»^(٦).
- ثالثاً: نَسَبَ المخطوط إلى الإمام الشوكاني كل من فهرس آثاره، ولم يختلف في نسبته إليه أحد من المفهرسين.

(١) ينظر: (ص ٢٨٧).

(٢) ينظر: (٢/ ٩٤٤-٩٤٥).

(٣) ينظر: (٢/ ١٨٢٥).

(٤) ينظر: (ص ٤١).

(٥) ينظر: (ص ٢١٧).

(٦) ينظر: نماذج صفحات المخطوط في آخر قسم الدراسة.

ثانياً: موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

كما هو واضح من خلال عنوان الكتاب أنه يتناول الحديث عن إحدى الظواهر الصوتية المنتشرة في تلاوة القرآن الكريم في مناطق متعددة من العالم العربي والإسلامي، وهي ظاهرة القاف غير المشقوقة، أو القاف المعقودة، أو القاف المترددة. وهل تجزئ القراءة بها في الصلاة أم لا. قام المؤلف فيه بالإجابة عن سؤال عُرِضَ عليه، فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف، هل تفسد صلاته أو لا؟ وهل يُفَرَّقُ بين أن يكون في القدر الواجب والزائد.

وقد قُمتُ بحصر المؤلفات المستقلة في مسألة القاف فلم أقف إلا على (٧) مؤلفات، وهي:

١. القول الواف في معرفة القاف. للحداد، علوي بن أحمد بن حسن (ت ١٢٣٢هـ)^(١).
٢. بحث فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف. للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). وهي الرسالة التي بين أيدينا.
٣. رسالة في القاف الأعرابية. لباشميل، أحمد بن محمد (ت بعد ١٢٧٠هـ)^(٢).
٤. الإتحاف بما يتعلق بالقاف. للسُّلوي، عبد الله بن الهاشمي بن خضراء (ت ١٣٢٤هـ)^(٣).
٥. الإنصاف في مسألة (مُسْتَقِيم) بدون شق القاف. للسَّقَاف، محمد بن حامد بن عمر (ت ١٣٣٨هـ)^(٤).

(١) طبعته بدون تحقيق، زاوية العيدروس العلمية بحوطة آل أبي علوي بتريم، (د.ت).
(٢) لم أقف عليه. وذكره علوي الحداد في الشامل في تاريخ حضرموت (ص ٧١٣).
(٣) حققه أبو زكرياء محمد صغيري، وطبعته دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط ٢.
(٤) لم أقف عليه وذكره عبد الله ابن المؤلف ضمن مؤلفات والده في كتابه تاريخ الشعراء الحضرميين (٢٣٥-٢٣٦).

٦. المشرب الأعذب في صحة النطق بقاف العرب. للبار، محمد بن عبد الله بن عيروس (ت ١٣٤٨هـ). وهي منظومة علمية في (٧١) بيتاً. جمعت بين الجانب الفقهي والجانب اللغوي. قال الناظم في أولها^(١):

الحمد لله الذي علمنا	منه تَفَضُّلاً بما ينفعنا
أرشدنا بالمصطفى خير الوري	فأظهر الدين لنا كما ترى
نسأله فتحاً ونصراً بَيْنَنَا	وَسُلاًماً نزل به كل المنى
ثم الصلاة والسلام كل آن	على النبي من كان خلقه القرآن
محمد والآل والأصحاب	الأتقياء الكُمَّلِ الأنجابه
وبعد يا من يطلب الإفاده	ويرتجي من ربّه إرشاده
هذا بيان الحكم في قاف العرب	بينته كما ترى بعد الطلب
فيما أتى عن الأئمة الهداة	في ذلك الحكم به ومقتضاه
من كونه مشبّهًا بالكاف	وقولهم في الباب: هذا كافي
فإنهم نور مبين للأنام	قد حاز كلاً منهم أعلى مقام

٧. الدلائل المشهودة لدى الناطق بالقاف المعقودة، للكتاني، محمد عبد الحّي بن عبد الكبير (ت ١٣٨٢هـ)^(٢).

ثالثاً: مصادر المؤلف:

اعتمد المؤلف في بحثه على عدة مصادر في الفقه، واللغة، والقراءات، ولم يصرّح

(١) طبعت مع كتابه توضيح الأدلة، على نفقة السيد عبد الله بن حامد البار، في سنة ١٣٥٧هـ. وينظر: جهود علماء حضرموت (ص ١٧٥).

(٢) ينظر: فهرس الفهارس (١/٢٥).

إلا بأربعة منها، وهي:

١. الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ).
٢. الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت ٦٤٦هـ).
٣. إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥هـ).
٤. الغيث المدرار المفتاح لكوائم الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، للمهدي، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ).

رابعاً: منهج المؤلف:

أولاً: لم يبدأ المؤلف بحثه بمقدمة؛ وذلك لأنَّ البحث عبارة عن إجابة لسؤال وُجِّهَ إليه فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف، هل تفسد صلاته أم لا؟ وهل يفرق بين أن يكون في القدر الواجب والزائد؟

ثانياً: بدأ المؤلف الإجابة عن السؤال بذكر الحكم الذي ترجَّح لديه في ذلك، وهو أن ترك شقِّ القاف غير جائز في القراءة، وأنَّه مفسدٌ للصلاة. ويتَّضح ذلك من خلال استهلاله الإجابة بقوله: «أقول: يمكن الاستدلال بقول من قال: إِنَّ التَّرْكَ مفسدٌ للصلاة مطلقاً».

وقد اشتهرت مسألة صحة الصلاة مع القراءة بالقاف المعقودة في لفظة ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ من سورة الفاتحة عند فقهاء الشافعية، ولهم فيها قولان: القول الأول: أن الصلاة لا تصحُّ بها، ومن صلَّى بها فصلاته باطلة. وهو مذهب جمهور الشافعية، منهم الإمام النووي، والمحِبُّ الطَّبْرِيُّ، وابن حَجَر العسقلاني^(١).

(١) ينظر: المجموع (٤/٢٦٩)، الكوكب الدرّي (١/٤٢٩)، تحفة المحتاج (٢/٣٧).

قال ابن حَجَر: «ومن قال في هذه بعدم البطلان يُحمل كلامه على المعذور كما صرح به في المجموع»^(١).

القول الثاني: أنَّ الصلاة تَصِحُّ بها. ومن ذهب إلى ذلك الإمام البَنْدَرِيّ، والرُّويانيّ، الإمام ابن الرفعة، والإسنويّ، ووليّ الدِّين العِراقيّ، والإمام السُّيوطي، وزكريا الأنصاري، والإمام المَزْجِد، والخطيب الشَّرِيفي والشَّمس الرَّمْلِي، وأكثر علماء حضرموت المتأخرين على هذا القول^(٢).

ومن رَجَّح القول الثاني رَجَّحه قياسًا على مذهب الجمهور في مسألة إبدال الضاد ظاءً في لفظة ﴿وَلَا الضَّكَّالِينَ﴾، فإنَّ مذهب المالكية، والمشهور من مذهب الحنابلة، وقول أكثر الحنفية، هو صحة الصلاة بها^(٣). واختار ذلك ابن تيمية^(٤)، وابن كثير^(٥). والعلة في المسألتين واحدة، وكلاهما تَمَّ عَمَّت به البلوى. والله أعلم.

ثالثًا: جعل المؤلف بداية معتمده - في أنَّ ترك شقِّ القاف مفسد للصلاة - قول الإمام المهديّ في كتابه الغيث المدرار شرح الأزهار، من أنَّ اللحن المفسد للصلاة النطق بغير قاف العرب. وإن كان الإمام المهدي لم ينص في كتابه المذكور على ذلك صراحة، لكنَّ مجمل كلامه حول اللحن في القراءة في الصلاة يقتضي ذلك.

رابعًا: قام المؤلف باستعراض خمسة وجوه علمية من وجوه الاستدلال، امتازت بطابع علمي دقيق، لبيان أنَّ ترك شقِّ القاف غير جائز في القراءة، وأنَّه مفسد للصلاة.

(١) المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (٩١/١).

(٢) ينظر: حلية المؤمن (ص ٤٨٩)، كفاية النبيه (٣/١٢٦)، الكوكب الدرّي (١/٤٢٩)، تحرير الفتاوى

(١/٢٤٤)، الحاوي للفتاوى (١/٢٥٢)، أسنى المطالب (١/١٥١)، العباب المحيط (٢/٢٧٧)، مغني

المحتاج (١/٣٥٥)، نهاية المحتاج (١/٤٨١)، القول الواف (ص ٢٣).

(٣) ينظر: كشف القناع (١/٤٨٢)، شرح الزرقاني على مختصر خليل (٢/٢٠)، حاشية ابن عابدين (١/٦٣١).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٣/٣٥٠).

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير (١/١٤٣).

خامساً): خالف الإمام الشوكاني قول جمهور الأصوليين والفقهاء والقراء، في اشتراط التواتر ركناً في القراءة الصحيحة، واعتبر أن صحة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين، وهما موافقة سنن العربية، وموافقة الرسم العثماني. حيث قال: «الحق أن غير السبعة إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وهي: صحة النقل، وموافقة وجه نحوي، وموافقة رسم المصحف، فهي مقبولة كما صرح بذلك جماعة من أئمة القراء، حتى قيل: إنَّها إجماع المتقدمين منهم».

وقد أكد الإمام الشوكاني رأيه هذا في أكثر من مؤلف له، ففي تفسيره فتح القدير قال: «ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة»^(١). وقال في موضع آخر: «وأقول: دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعترين كما بينا ذلك في رسالة مستقلة»^(٢). وفصل القول في كتابه نيل الأوطار^(٣). ردَّ فيه على الإمام النووي في ردِّه قول ابن الجزري بصحة السند. كما ذكر هذه المسألة أيضًا في كتابه إرشاد الفحول^(٤).

وتابع الإمام الشوكاني بقوله هذا رأي الإمام ابن الجزري^(٥). وقبله الإمام مكي بن أبي طالب^(٦)، والإمام أبي شامة^(٧). ومن خلال استقراء القولين يظهر جلياً بأنَّ الخلاف لفظي بينهما، سواء قلنا باشتراط التواتر، أو بصحة السند مع الاشتهار

(١) فتح القدير (١/ ٤٨٠).

(٢) فتح القدير (٢/ ١٨٩).

(٣) ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٢٧٤-٢٧٥).

(٤) ينظر: إرشاد الفحول (٨٧-٨٩).

(٥) ينظر: النشر (١/ ٩-١٤).

(٦) ينظر: الإبانة (ص ٥١-٥٣).

(٧) ينظر: المرشد الوجيز (ص ١٤٥).

والاستفاضة في مصر، وتلقي الأمة لها بالقبول^(١). قال الشيخ الزرقاني: «إنَّ هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة. بيان هذه المساواة أنَّ ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة فإذا صحَّ سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحادًا... فكأن التواتر كان يُطلَبُ تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن. أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب... وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي، ويسير بجماعات القراء على جُددِ الطريق في تواتر القرآن»^(٢).

سادسًا): تحدث المؤلف عن علم مخارج الحروف، وأنه ليس من علوم القرآن، وإنما من علم النحو، ولم يذكره القدماء من أهل علوم القرآن، وإنما ذكره بعض المتأخرين منهم تبعًا للنحاة، مستشهدًا بقول جماعة من الحفاظ، كأبي شامة، فإنه قال في شرحه للشاطبية في أول باب المخارج: "ولا تعلق له بعلم القراءات إلا من جهة التجويد". ويبيِّن أنَّ النحاة إنَّما دونوا مخارج الحروف تعريبًا لأهل الألسن الخارجة عن لسان العرب.

سابعًا): ذكر المؤلف مذاهب علماء اللغة في عدد مخارج الحروف، وأنَّهم سلكوا في عدِّها طريقتين: طريق التقريب فجعلوها أربعة عشر، وستة عشر كما هو مذهب سيبويه وأتباعه، وسبعة عشر كما هو رأي الخليل وأتباعه. وطريق التحقيق تسعة وعشرين مخرجًا.

(١) ينظر: التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات (ص ٢٢٤).

(٢) مناهل العرفان (٢/ ١٢١)، (١/ ٤٢٧-٤٢٨).

ثامناً): أَعْمَلَ المؤلف بعض القواعد الأصولية في استدلاله، ففي فرضه لصحة حديث أمر النبي ﷺ بشق القاف - والذي استدلل به من أجاب السائل أولاً - أَعْمَلَ المؤلف قاعدة (الأمر بالشيء نهي عن ضده)، وأن أمر النبي ﷺ بالقراءة بالشق نهي عن القراءة بغير الشق، ثم أَعْمَلَ على هذا الحكم الناتج عن تلك القاعدة الأصولية قاعدة أصولية أخرى وهي قاعدة (النهي يقتضي الفساد)، وأن النهي عن القراءة بغير الشق يقتضي فساد القراءة، وفساد القراءة يستلزم فساد الصلاة.

تاسعاً): يستخدم المؤلف أحياناً أسلوب (افتراض الأسئلة والجواب عنها)، وهو ما يعرف بـ (الفنقلة)، حيث يقوم بإثارة سؤال افتراضي يتطرق لجانب معين ويسمح له بتوسيع المعنى وعرض قضية مختلفة يرمي إلى مناقشتها، ثم يجيب عنها مُبدئياً رأيه فيها، ومن ذلك قوله في الوجه الثاني من وجوه الاستدلال: «ويمكن المناقشة في هذا بأن يقال: ما الدليل على أن بطلان اللفظة يستلزم بطلان جميع قراءة الصلاة، وما الدليل على أن بطلان القراءة يستلزم بطلان الصلاة؟ ويجب عنه بحديث (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)، فإنه يدل على أن اختلال بعض الفاتحة يستلزم اختلال جميعها؛ لكون القارئ بدون شق القاف غير قارئها على الكمال، ومن لم يقرأها على الكمال لم تصح صلاته».

عاشراً): تعامل المؤلف مع مصادره كما يلي:

- أحياناً كان يذكر اسم المصدر واسم المؤلف، ومن ذلك قوله: «كما صرح بذلك الإمام المهدي في الغيث حيث قال: إن من اللحن المفسد للصلاة ...».

- وأحياناً يذكر اسم المصدر فقط، نحو قوله: «...إخراج القاف من أصل اللسان، كما في شافية التصريف».

- وأحياناً يذكر اسم المؤلف فقط، نحو قوله: «وعلم المخارج ليس من علم القرآن، كما صرح بذلك جماعة من الحفاظ، منهم: أبو شامة». وقوله: «وقد ذهب

سيبويه وأتباعه إلى أنها ستة عشر، والسبعة عشر إنَّما هو رأي الخليل وأتباعه». وقوله: «ولكنك قد عرفت ما أسلفناه أنَّ غير السبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة فهي قراءة، لا فرق بينها وبين السبعية على ما هو مذهب قدماء القراء، ومذهب جماعة من نحارير العلماء كالزحشري، والإمام يحيى، وغيرهما».

- وأحياناً لا يذكر شيئاً من ذلك، نحو قوله: «...لأنَّ الحقَّ أنَّ غير السَّبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وهي: صحة النَّقل، وموافقة وجه نحوي، وموافقة رسم المصحف، فهي مقبولة كما صرَّح بذلك جماعة من أئمة القراء، حتى قيل: إنَّها إجماع المتقدمين منهم». وقوله: «ومنهم من قال: أنَّها تسعة وعشرين على التحقيق، وسبعة عشر، وستة عشر، وأربعة عشر على التقريب». وقوله: «أعني أمره ﷺ بالشَّقِّ كان نهيًا عن ضدها وهو عدم الشَّقِّ كما ذهب إليه جماعة من أهل الأصول».

الحادي عشر): لم يتناول المؤلف في بحثه الإجابة عن الشَّقِّ الثاني من السؤال، وهو: وهل تُفرَّق بين أن يكون في القدر الواجب والزائد عليه؟ لكنَّ إجابته عن الشَّقِّ الأول من السؤال، تشير إلى كون الحكم متعلقاً بالقدر الواجب من القراءة وهو سورة الفاتحة، حيث وهي ركن من أركان الصلاة، أمَّا القدر الزائد من القراءة في الصلاة فلا خلاف بين الفقهاء في أنَّ اللحن في القراءة فيه لا يفسد الصلاة، إذ أنَّ ترك قراءة القدر الزائد من القراءة لا يبطل الصلاة لأنَّه سنة، وبناء عليه فإنَّ فساد شيء من القراءة في القدر الزائد لا يبطل الصلاة^(١).

خامسًا: مميزات الكتاب:

١. احتواؤه على عدد من الأقوال المنقولة عن بعض الأعلام في كتبهم التي لا يزال بعضها مخطوطًا.

(١) ينظر: المغني (٤٠٨/١)، شرح صحيح مسلم للنووي (٤/١٠٥)، فتح الباري لابن رجب (٤/٤٧٧)، نيل الأوطار (٢/٢٤٨).

٢. ظهور شخصية المؤلف فيه وذلك من خلال عرض الأقوال والمناقشة والتعقب، والاستدلال والترجيح.
٣. عناية المؤلف بعدد من الكتب التي تعد من الأمهات كالكتاب لسيبويه، وشفافية ابن الحاجب.
٤. تعدد مصادر الكتاب وتنوعها مما يميزه وأكسبه غزارة علمية.
٥. حسن عبارة المؤلف والاختصار غير المخل في العرض، مع المحافظة على العمق العلمي في المحتوى.

سادساً: منهج التحقيق:

١. قُمتُ بكتابة النص المحقق من نسخة الأصل، وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث، وأثبت فيه علامات الترقيم والأقواس بالشكل الذي يوضح النص للقارئ ويزيل عنه اللبس.
٢. قابلتُ نص نسخة الأصل على نسخة ب، ج، وأثبت الفروق في الهامش، للخروج بنص سليم خال من السقط والتّحريف، موافقاً لما أراده المؤلف، وتركت الإشارة إلى ما لا يضر ترك ذكره كسقط أو تحريف حرف، حتى لا أثقل الهوامش بما لا فائدة منه، وإذا كان خطأً قرآنياً أثبت نصه الصحيح دون إشارة إلى ذلك.
٣. أثبتتُ داخل النص أرقام لوحات نسخة المخطوط الأصل بداخل معكوفتين، [رقم اللوحة/ و] يدل على الصفحة الأولى من اللوحة، [رقم اللوحة/ ظ] يدل على الصفحة الثانية من اللوحة، لتسهيل المقابلة لمن أراد.
٤. وَثَّقْتُ جميع الأقوال والنصوص المقتبسة الواردة في النص من مصادرها المعتمدة، وما لم أجده من المصادر مطبوعاً عدتُ في توثيقه إلى المصادر المخطوطة الموجودة في مكتبات المخطوطات.
٥. أزلتُ الإبهام عن النص، بتوضيحه في الهامش ما استطعت. وعلقت في

الهامش على ما يحتاج إلى تعليق، مع الإحالة إلى المصادر المعتمدة.
٦. ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في النص ترجمة مختصرة، مع بيان مصادر الترجمة.

٧. ضَبَطْتُ المشكل من النص، وشرحت الألفاظ الغريبة؛ لتسهيل قراءة النص، وفهم مراده.

٨. راعيتُ الناحية التاريخية عند سرد المصادر في هوامش التوثيق.

٩. ذَكَّيْتُ البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

وبعد: فلقد بذلت في تحقيق هذا الكتاب جهداً أحسبه عند الله، وحرصت على إخراجها للناس على وجه يقبله أهل التخصص، وأرجو أن يجد فيه دَارِسُو علوم القرآن والعربية والفقهاء طُلُبَتَهُمْ وَبُغِيَتَهُمْ، سائلاً المولى -جل وعلا- أن ينفع به، ويجزي مؤلفه خيراً، والحمد لله رب العالمين.

سابعاً: وصف النسخ الخطية:

استقصيت نسخ المخطوط في فهارس مخطوطات المكتبات المحلية والعالمية، فوقفت على ثلاث نسخ خطية، وتمكنت -بحمد الله- من الحصول على مصورات لها، وفيما يلي وصفها:

(١) النسخة الأولى: وسميتها نسخة الأصل.

مكان النسخة: المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء. برقم (٣١٧٤).

عدد الأوراق: ورقتان (١ ظ - ٢ و).

عدد الأسطر: (٣٥) في صفحة (١ ظ)، و(١٣) في صفحة (٢ و).

عدد الكلمات: (١٢) كلمة تقريباً.

نوع الخط: نسخ جميل وواضح. والناسخ وتاريخ النسخ: بدون.

(٢) النسخة الثانية: وسميتها نسخة (ب).

مكان النسخة: المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء. برقم (١١٩٥).
ملحقة بمخطوط (فتاوى إبراهيم خالد).
وعدد الأوراق: ورقتان (١ ظ - ٢ و).
عدد الأسطر: (٢١) سطرًا من الصفحة (١ ظ)، و(١٤) سطرًا من الصفحة (٢ و).
عدد الكلمات: (٢١) كلمة. ونوع الخط: نسخ واضح وجيد. والناسخ وتاريخ النسخ: بدون.

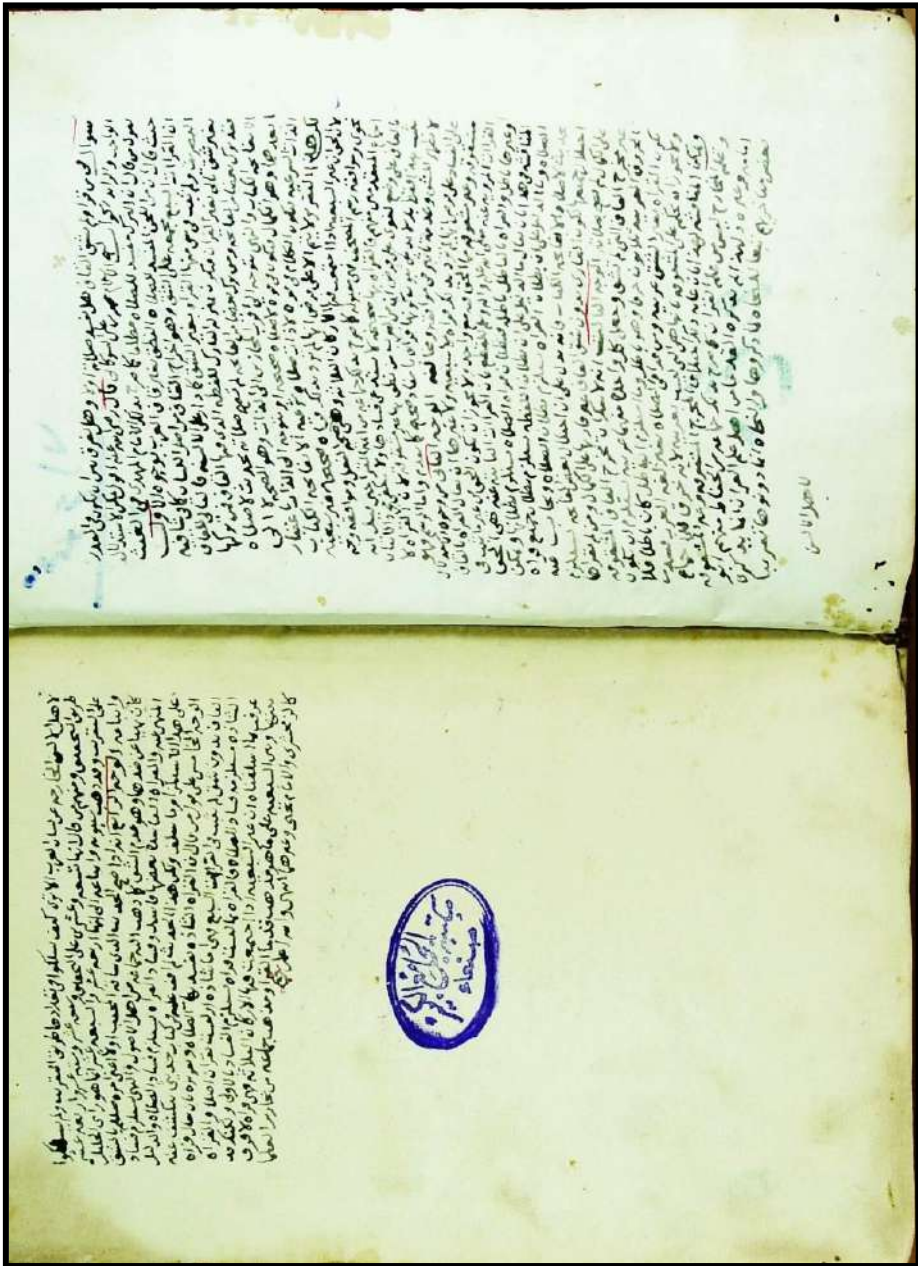
(٣) النسخة الثالثة: وسميتها نسخة (ج).
مكان النسخة: المكتبة الشرقية (الأوقاف) بالجامع الكبير بصنعاء. برقم (٥٥).
ضمن مجموعة بحوث بعنوان: (بحوث متفرقة في الفقه للعلامة محمد بن علي الشوكاني).

وعدد الأوراق: ورقتان (١ ظ، ٢ و).
عدد الأسطر: (٢٧) سطرًا من الصفحة (١ ظ)، و(١١) سطرًا من الصفحة (٢ و).
عدد الكلمات: (١٩-١٦) كلمة. ونوع الخط: نسخ. والناسخ وتاريخ النسخ: بدون.

ملاحظة: جميع نسخ المخطوط لم تؤرخ، وذلك لا يؤثر على تحقيق النص، لأن المؤلف قريب الوفاة، وعليه فأقدم نسخ المخطوط سيكون تاريخ نسخها في حدود مائتي سنة.

ثامناً: نماذج من النسخ الخطية:





صورة نسخة (الأصل)

القسم الثالث

النص المحقق

سؤال فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف.

هل تفسد صلاته أو لا؟ وهل يُفَرَّقُ بين أن يكون في القدر الواجب والزائد

عليه (١)؟ (٢)

الجواب لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (٣).

قال رحمته الله: أقول: يمكن الاستدلال لقول من قال: إِنَّ التَّرْكَ مُفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ

مطلقاً، كما صرَّح بذلك الإمام المهدي (٤) في الغيث (٥)، حيث قال: «إِنَّ مِنْ

(١) "عليه" ساقطة من نسخة الأصل، وأثبتها من نسخة ب، ج.

(٢) المراد بالقدر الواجب: قراءة الفاتحة، فإنها تعتبر ركن من أركان الصلاة للإمام والمنفرد، وهذا مذهب الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة، وداود الظاهري، وجمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ينظر: التمهيد (١٩٢/٢٠)، المجموع (٣٢٧/٣)، مواهب الجليل (٢/٢١١، ٢١٢)، نهاية المحتاج (١/٤٧٦). وذلك لما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتاب». رواه البخاري، برقم (٧٥٦)، ومسلم، برقم (٣٩٤). ووجه الدلالة أن قوله: (لا صلاة) ظاهره حمل النفي فيه على الصحة. ينظر: نيل الأوطار (٢/٢٤٣). والمراد بالقدر الزائد: القراءة بعد الفاتحة، فإنه يُسَنُّ قراءة سورة من القرآن بعد سورة الفاتحة في ركعتي الفجر، والركعتين الأوليين من بقية الصلوات المفروضة. وقد نُقِلَ الإجماع على ذلك: ابن سيرين، وابن قدامة، والنووي، والشوكاني. ينظر: المغني (١/٤٠٨)، شرح صحيح مسلم للنووي (٤/١٠٥)، فتح الباري لابن رجب (٤/٤٧٧)، نيل الأوطار، الشوكاني (٢/٢٤٨).

(٣) "الجواب لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني" ساقطة من نسختي ب، ج.

(٤) وهو: أحمد بن يحيى بن المرتضى، الإمام المهدي لدين الله، إمام، فقيه، محدث، ولد سنة ٧٧٥هـ في بلاد (آنس) بمدينة دمار، أخذ العلوم عن علماء بلده، ودعا لنفسه، ثم قامت فتنة انتهت بأسره، فترك الاشتغال بالسياسة، وانتقل إلى التأليف والتدريس، من مؤلفاته: الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، وشرحه الغيث المدرار... توفي سنة (٨٤٠هـ). ينظر: البدر الطالع (١/١٢٢-١٢٦)، هجر العلم (٣/١٣١٤).

(٥) كتاب الغيث المدرار المفتوح لكثائم الأزهار، شرح به كتابه الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، من أهم كتب الفقه المعتمدة عند الزيدية.

اللَّحْنُ (١) المفسد للصلاة النطق بغير قاف العرب» (٢).

بوجوه:

الأول: أن القراءات السبع مُجمِعةٌ على الشَّقِّ، وهو: إخراج القاف من أصل اللسان (٣)، كما في شافية التصريف (٤)، (٥) ولم يثبت في شيء منها القراءة بغير الشَّقِّ كما دار على الألسنة، فالتالي للقاف بغير (٦) شَقِّ تالٍ بغير القرآن، فيكون بمنزلة التارك للفظة التي فيها القاف (٧)، فمن تركها فقد ترك بعضاً من الفاتحة، ومن ترك بعضاً من الفاتحة لم تصح صلاته؛ لحديث: (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) (٨)، والنهي يتوجه إلى أقرب المجازين، إلى الذات وهو الصحة، لا إلى بعدهما وهو الكمال،

(١) المراد باللحن هنا: ترك الصواب في القراءة، أو الخلل الذي يطرأ على الألفاظ فيُخلُّ بها. ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (لحن)، (٢٣٩/٥). وهو على قسمين: جليٌّ، وخفيٌّ. الجليُّ: كل خطأ يُخلُّ باللفظ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، كالخطأ في الحركات الذي يُخلُّ بالمعنى أو الإعراب، أو تغيير حرف بحرف أو كلمة بأخرى، أو إشباع حركة يتولد عنها حرف. والخفيُّ: خطأ يُخلُّ بعرف القراءة - ولا يُخلُّ بالمعنى - إخلالاً يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوا وضبطوا عن أهل الأداء، وتُرْتَضَى تلاوتهم، ويوثق بعريبتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الصحيحة، والنصوص الصريحة. ينظر: التمهيد، العطار (ص ٢٣٧)، جمال القراء (ص ٦٤٣)، النشر (١/٢١١).

(٢) لم أقف على هذا النص في كتاب الغيث المدرار للمهدي، ولعل الإمام الشوكاني أراد ما يفهم من كلامه حول اللحن في القراءة في الصلاة. ينظر كلام المهدي المتعلق باللحن في القراءة في الصلاة في كتابه الغيث المدرار (١/١٥٠ ظ - ١٥١ و).

(٣) في نسخة ب، ج "أقصى اللسان". وأصل اللسان: هو أقصى اللسان، أي أبعد. ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٣٣)، الشافية (ص ٩٦).

(٤) في نسخة ب، ج "الصرف".

(٥) قال ابن الحاجب: "وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك". الشافية (ص ٩٦).

(٦) في نسخة ب، ج "بدون".

(٧) وهي لفظة (المُسْتَقِيم) في قوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) في سورة الفاتحة، الآية [٦].

(٨) حديث صحيح. أخرجه البخاري، برقم (٧٥٦)، ومسلم، برقم (٣٩٤). من رواية عبادة بن الصامت رضي الله عنه، ونُصِّه عندهما: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

فيكون في قوة: لا صلاة صحيحة، أو يتوجه إلى الذات باعتبار الذات الشرعية، فيكون الكلام في قوة: لا ذات صلاة شرعية إلا بفاتحة الكتاب^(١).

لكن هذا التقرير لا يتم إلا على فرض^(٢) أنّها لم ترد بذلك قراءة صحيحة غير سبعية^(٣)، لأنّ الحق أنّ غير السبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وهي: صحة النقل^(٤)، وموافقة وجه نحوي^(٥)، وموافقة رسم المصحف^(٦)، فهي مقبولة كما صرح بذلك جماعة من أئمة القراء^(٧)، حتى قيل: إنه إجماع المتقدمين

(١) ينظر: سبل السلام (١/٢٥٣)، الفتح الرباني (٦/٢٩٢٧).

(٢) في نسخة ب، ج "إنما يتم على فرض".

(٣) والقراءات الصحيحة غير السبعية هي قراءات الأئمة الثلاثة: أبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف البزار، وقد أثبت صحة هذه القراءات وشهرتها ابن الجزري في كتابه منجد المقرئين (١٨-٢٨)، وأدخلها إلى حيز القراءات الثابتة المقبولة.

(٤) يُقصد بصحة السند أن يروي تلك القراءة العدل التام الضبط عن مثله متصل السند إلى رسول الله ﷺ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم. ينظر: النشر، ابن الجزري (١/١٣-١٤). والتواتر رأي جمهور القراء، وهو قول الأصوليين والفقهاء. وخالف مكّي بن أبي طالب، وابن الجزري في اشتراط التواتر ركناً في القراءة الصحيحة، وقالوا: إنّ صحة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين، وهما موافقة سنن العربية، وموافقة الرسم العثماني. ينظر: الإبانة (ص ٥١-٥٣)، المجموع (٤/٣٧٢)، الأحكام للأمدي (١/١٦٠)، النشر (١/٩-١٤).

(٥) يُقصد به أن توافق القراءة وجهها من وجوه النحو وقواعد اللغة، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمماً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح. وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية. ينظر: إبراز المعاني (ص ٥)، النشر (١/١٠).

(٦) يُقصد به أن تكون القراءة ثابتة ولو في بعض المصاحف العثمانية دون بعض، كقراءة ابن كثير: ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠] في الموضع الأخير من سورة التوبة، بزيادة كلمة (من)، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي. ينظر: الإبانة (ص ٥١)، النشر (١/١١).

(٧) ينظر: النشر (١/٩). ونظم هذه الأركان ابن الجزري في منظومته طيبة النشر (ص ٣٢). بقوله:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِي	وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِيَالًا يَجْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ	فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَجْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ	شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

(١) منهم. فالقراءة بها صحيحة لا تستدعي فسادها، ولا يكفي مجرد الإتيان بالقاف على وضع لغوي على فرض أن من العرب من نطق بها غير مشقوقة؛ لأنَّ القراءة لا تثبت بهذا فقط، بل لا بدَّ من ثبوت كونها قراءةً بإسنادٍ صحيحٍ كما تقدّم. وأمّا الرّسم (٢) فهو لا يُظهر للشقِّ وعدمه تأثير في موافقة ومخالفة.

الوجه الثاني من وجوه الاستدلال على الفساد - على فرض أنّها لم ترد بذلك قراءة لا سبعية ولا غيرها - أن يقال: القراءة بالقاف مشقوقة وغير مشقوقة، مما الحقُّ فيه مع واحد، ولا يجوز أن يكون الحق في غير ما ثبت في القراءات المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم؛ للقطع بأنَّ القراءات الثابتة عنه هي الحق، وغيرها باطل، والقراءة بالباطل باطلة، فبطلان قراءة الصلاة مستلزم بطلانها.

ويمكن المناقشة في هذا بأن يقال: ما الدليل على أن بطلان اللفظة مستلزم بطلان جميع قراءة (٣) الصلاة، وما الدليل على أن بطلان القراءة مستلزم بطلان الصلاة؟ **ويجاب عنه** بحديث: (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) (٤)، فإنّه يدلُّ على أن اختلال بعض الفاتحة يستلزم اختلال جميعها؛ لكون القارئ بدون شقِّ القاف غير قارئها على الكمال، ومن لم يقرأها على الكمال لم تصح صلاته (٥).

(١) ينظر: الإبانة (ص ٥١)، جامع البيان للداني (٢/٨٦٠)، شرح الهداية (٢/٨)، المرشد الوجيز (ص ١٧٤). قال ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وضح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الداني، والإمام مكي بن أبي طالب، والإمام المهدي، والإمام أبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة». النشر (١/٩) (بتصرف يسير).

(٢) أي: رسم المصحف العثماني.

(٣) "جميع قراءة" ساقط من نسخة ب.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) يرى الإمام الشوكاني أن القراءة بالقاف غير المشقوقة (المعقودة) إبدال حرف بحرف، ومن بدّل في قراءة الفاتحة حرفاً بحرف مع صحة لسانه، أو لحن لحنًا يحل بالمعنى، لم تصح قراءته ولا صلاته، وهو مذهب =

الوجه الثالث: أنه لا شكَّ أن مخرج القاف المشقوقة غير مخرج القاف التي لم تُشَقَّ، وجعل كل واحدة منهما عربية يستلزم أن تكون الحروف العربية ثلاثون حرفاً^(١)، وهو باطل، وما استلزم الباطل كان باطلاً، فلا تكون القراءة بغير الشقِّ عربية، ومن قرأ في الصلاة بغير لغة العرب فسدت^(٢)، ولا يجوز أن يُحكم على

= الشافعية، والحنابلة، وقولٌ للمالكية، وهو كذلك مذهب الزيدية. ينظر: البيان والتحصيل (١/٤٤٩)، المغني (١/٣٤٨)، المجموع (٣/٣٩٢)، الغيث المردار (١/١٥٠ - ١٥١ و)، تحفة المحتاج (٢/٤٦).
(١) تنقسم حروف الهجاء إلى أصلية وفرعية، أمَّا الأصلية فعددها تسعة وعشرون حرفاً، وهي المعروفة، وأمَّا الفرعية فإنها تنقسم إلى مستحسنة وغير مستحسنة، قال سيبويه في كتابه (٤/٤٣٢) بعد أن ذكر أن حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً: «وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفتيح ... وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروفٍ غير مستحسنة ولا كثيرةٌ في لغة من ترتضي عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالطاء، والطاء التي كالطاء، والباء التي كالفاء». فقول سيبويه: «الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف». أراد به القاف التي كالكاف، أي القاف المعقودة، والذي يؤكد لنا أنه أراد ذلك هو قول السيرافي في شرح كتاب سيبويه (٥/٣٩٠): «ورأينا من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف، فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف». فمائل السيرافي بين مخرج القاف التي بين القاف والكاف ومخرج الكاف التي بين الجيم والكاف. ويؤيد ذلك أيضاً كلام عبد الوهاب القرطبي في الموضح (ص ٣٨) حيث قال: «ونرى اليوم من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف، فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف».

(٢) لا تجوز قراءة القرآن في الصلاة بغير العربية، وذلك مذهب الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة، وهو قول صاحبي أبي حنيفة، وهو مذهب الظاهرية، والزيدية. ينظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١/٢٢٨)، المغني (١/٣٥٠)، المجموع (٣/٣٧٩)، الانتصار (٣/٤٣٦-٤٣٩)، الغيث المردار (١/١٣٨ - ١٣٩ و)، نهاية المحتاج (١/٤٨٥)، كشاف القناع (١/٣٤٠). وعدم الجواز عند أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، مشروط بكونه يُحسِن العربية، وإلا جازَ إذا كان لا يُحسِن العربية، قال السرخسي: «إذا قرأ في صلاته بالفارسية جاز عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، ويكره، وعندهما لا يجوز إذا كان يُحسِن العربية، وإذا كان لا يُحسِنها يجوز». المبسوط (١/٣٧). قال النووي: «مذهبنا: أنه لا يجوزُ قراءةُ القرآن بغيرِ لسانِ العرب، سواءً أمكنتهُ العربيةُ أو عجز عنها، وسواء كان في الصلاة أو غيرها، فإن أتى =

المشقوقه بأنها هي التي ليست بعربية؛ لأنه خرق للإجماع^(١).
ويمكن المناقشة لهذا بأن غاية ذلك اختلاف مخرج^(٢) المشقوقة وغير المشقوقة،
وعلم المخارج^(٣) ليس من علم القرآن، كما صرح بذلك جماعة من الحفاظ، منهم:
[أبو شامة^(٤)][^(٥)]^(٦)، وغيره^(٧).

=بترجمته في صلاة بدلاً عن القراءة لم تصح صلواته، سواءً أحسن القراءة أم لا، هذا مذهبنا، وبه قال
جماهير العلماء، منهم: مالك وأحمد وداود». المجموع (٣/٣٧٩). وقال ابن حزم: «مسألة: ومن قرأ أمَّ
القرآن أو شيئاً منها، أو شيئاً من القرآن في صلواته مترجماً بغير العربية، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي
أنزل الله تعالى، عامداً لذلك، أو قدّم كلمة أو آخرها عامداً لذلك: بطلت صلواته، وهو فاسق». المحلّى (٢/٢٨٥).
(١) القاف غير المشقوقة (المعقودة) لغة عربية صحيحة، وتكلم بها كثير من العرب قديماً. قال أبو حيان في
ارتشاف الضرب (١/١٦): «وهي الآن غالبية على لسان من يوجد في البوادي من العرب قديماً. قال أبو حيان في
عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة». وفي تاج العروس (١٠/٤٥٦): «قال شيخنا: وهي القاف التي يقال
لها: المعقودة، لغة مشهورة لأهل اليمن، وقد سأل الحافظ ابن حجر شيخه المصنف رحمها الله تعالى عن
هذه القاف ووقوعها في كلامهم، فقال: إنها لغة صحيحة». وقد سبق في مقدمة هذا البحث الاستشهاد
بعدد من النصوص في ذلك، فليُرجع إليها.

(٢) في نسخة الأصل "المخرج"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من نسخة ب، ج؛ موافقة للسياق.
(٣) المخارج جمع مخرج، وهو في اللغة: موضع الخروج. ينظر: الصحاح، مادة (خرج)، (١/٣٠٩). وأما في
الاصطلاح: فقد أوجز الداني تعريف المخرج بقوله: «إنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف». التحديد
والإتقان، الداني (ص ١٠٤). وعرفه أحمد بن الجزري بقوله: "اسم لموضع الخروج، وهو عبارة عن الحيز
المولد للحروف". الحواشي المفهمة (ص ١١٩).

(٤) في جميع النسخ "أمامة"، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته، موافقة للمصدر. ينظر: إبراز المعاني (ص ٩٦).
(٥) وهو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، المعروف بأبي شامة، الشيخ الإمام، العلامة الحجة،
والحافظ ذو الفنون، ولد سنة ٥٩٩هـ، وجمع القراءات كلها على علم الدين السخاوي، وولي مشيخة دار
الحديث الأشرفيّة، من أبرز مؤلفاته: إبراز المعاني في شرح الشاطبية، مفردات القراء... ت ٦٦٥هـ. ينظر:
غاية النهاية (١/٣٦٥).

(٦) قال أبو شامة في شرحه للشاطبية - في أول باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها - قال:
«هذا الباب من زيادات هذه القصيدة على ما في التيسير، ولكن ذكره أبو عمرو الداني في آخر كتاب
الإيجاز وعلى ما فيه نظم الشاطبي رَحِمَهُمُ اللهُ، ولا تعلق له بعلم القراءات إلا من جهة التجويد». إبراز
المعاني (ص ٩٦).

(٧) منهم: شعلة الموصل في كنز المعاني (٢/٧٤٨)، وابن القاصح في سراج القارئ (١/٤٠٣).

ولهذا لم يذكره القدماء من أهل علم القرآن^(١)، إنَّها يذكره^(٢) بعض متأخريهم^(٣)، تبعًا للنُّحاة لَمَّا ذكروها^(٤)، والنُّحاة إنَّها دونوها تعريبًا [١/ظ] لأهل الألسن الخارجة عن لسان العرب، ألا ترى كيف سلکوا في تعدادها طريق التقريب، ولم يسلكوا طريق التحقيق^(٥).

ومنهم من قال: إنَّها تسعة وعشرون على التحقيق^(٦)، وسبعة عشر^(٧)، وستة

(١) كالإمام ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في كتاب السبعة، وابن مهران (ت ٣٨١هـ) في المبسوط، والداني (ت ٤٤٤هـ) في التيسير، وأبي الطاهر إسماعيل بن خلف (ت ٤٥٥هـ) في العنوان، وابن جبارة (ت ٤٦٥هـ) في الكامل، وابن شريح (ت ٤٧٦هـ) في الكافي، وابن سوار (ت ٤٩٦هـ) في المستنير، وغيرهم.

(٢) في نسخة ب، ج "ذکرها".

(٣) كالإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) في حرز الأمانی (ص ٩١)، وأبي محمد عبد الله الواسطيّ (ت ٧٤١هـ) في الكنز (١/١٩٥).

(٤) كالإمام سيويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه الكتاب (٤/٤٣١)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في الشافية (ص ٩٦)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في تسهيل الفوائد (ص ٣١٩).

(٥) أي جعلوا عدد المخارج أربعة عشر، وستة عشر، وسبعة عشر، على وجه التقريب، كما سيأتي ذكر ذلك.

(٦) وهو مذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، حيث قال في الشافية (ص ٩٦): «ومخارج الحروف ستة عشر تقريبًا، وإلا فلكلّ مخرج». وقال في الإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٨٠): «قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب، وإلحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه، وجعله معه من مخرج واحد، والتحقق أنّ كل حرف له مخرج يخالف الآخر وإلا كان إياه، فجعلوا للهمزة والألف والهاء أقصى الخلق، ولا شك أنّ الهمزة أول، والألف بعدها، والهاء بعدها، ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة». وذكر د. غانم قدوري في الدراسات الصوتية (ص ١٥٧) أنّه لم يذهب ذلك المذهب إلا عددًا قليلًا من علماء القراءات وعلماء اللغة. كأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) في إبراز المعاني (ص ٧٤٣-٧٤٤)، وشعلة الموصلي (ت ٦٥٦هـ) في كنز المعاني (٢/٧٥٢)، والجاربردي في شرح الشافية (ص ٢٤١)، والسيوطي في همع الهوامع (٣/٤٩٠).

(٧) من أبرز العلماء الذين قالوا بأن مخارج الحروف سبعة عشر الإمام ابن الجزري. حيث قال في النشر (١/١٩٨): «أما مخارج الحروف: فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين: كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم، سبعة عشر مخرجًا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار، وهو الذي أثبتّه أبو علي بن سينا في مؤلفه في مخارج الحروف وصفاتها».

عشر^(١)، وأربعة عشر^(٢)، على التقريب^(٣). وقد ذهب سيبويه^(٤) وأتباعه إلى أنها [سته عشر^(٥)]-^(٦)، والسبعة عشر إنما هو رأي الخليل^(٧) وأتباعه^(٨).

(١) وهو مذهب سيبويه، حيث قال في كتابه: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً». كتاب سيبويه (٤/٤٣٣). وعليه جرى أكثر علماء اللغة والقراءات. ينظر: الواضح للزيدي (ص ٢٩٣)، سر صناعة الإعراب (١/٦٠)، الرعاية (ص ١٣٨)، التحديد للداني (ص ١٠٤)، متن الشاطبية (ص ٩١-٩٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٥١٦)، المقرب لابن عصفور (٢/٥).

(٢) وهو مذهب الفراء، والجرمي، وقطرب، وابن كيسان. قال الداني: «وزعم الفراء، وقطرب، والجرمي، وابن كيسان، أن مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج». التحديد، الداني (ص ١٠٦). وينظر: الموضح للقرطبي (ص ٣١)، النشر (١/١٩٨-١٩٩).

(٣) قال العلامة إبراهيم بن عبد الرزاق الحبشي (ت ١٣٧٧هـ) في تذكرة القراء - نقلاً عن هداية القارئ للمرصفي (١/٦٤)-:

وَالْحَصْرُ تَقْرِيْبٌ وَفِي الْحَقِيْقَةِ لِكُلِّ حَرْفٍ بُعْثَةٌ دَقِيْقَةٌ
إِذْ قَالَتْ جُمُھُورُ الْوَرَى مَا نَصَّهُ لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجٌ يَخْصُهُ

(٤) وهو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه، إمام النحاة، قدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد حتى فاقه، وصنف كتابه في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله... توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر: معجم الأدباء (٥/٢١٢٢)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٥١).

(٥) في النسخ الثلاث "أربعة عشر"، وهو خطأ واضح، والصواب ما أثبتته؛ موافقة للمصدر. ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٣٣). قال سيبويه: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً». كتاب سيبويه (٤/٤٣٣).

(٦) ينظر: كتاب سيبويه (٤/٤٣٣)، الواضح للزيدي (ص ٢٩٣)، سر صناعة الإعراب (١/٦٠)، الرعاية (ص ١٢٨)، التحديد للداني (ص ١٠٤)، الموضح للقرطبي (ص ٢٩)، التمهيد للعطار (ص ٢٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٥١٦)، المقرب لابن عصفور (٢/٥).

(٧) وهو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، إمام اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه، مصنف كتاب العين في اللغة، ومعاني الحروف، وكتاب العروض... توفي سنة ١٧٠هـ. ينظر: معجم الأدباء (٣/١٢٦٠)، سير أعلام النبلاء (٧/٤٣١).

(٨) ذكر المؤلف رأي الخليل بن أحمد معتمداً على كلام ابن الجزري في النشر، والذي قال فيه: «أما مخارج الحروف: فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين: كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم، سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار، وهو الذي أثبتته أبو علي بن سينا في مؤلفه أفردته في مخارج الحروف وصفاتها». النشر (١/١٩٨). وذكر د. غانم قدوري الحمد أن علماء التجويد الذين ذهبوا هذا المذهب تأثروا بما ذهب إليه الخليل بن أحمد في كتاب العين (١/٥٨) من اعتباره هذه الحروف الثلاثة هوائية تخرج من الجوف ثم =

الوجه الرابع: أنه إذا صحَّ الحديث الذي ساقه المجيب أولاً^(١)، أعني أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالشق^(٢) كان نهيًا عن ضده، وهو عدم الشق، كما ذهب إليه جماعة من أهل الأصول^(٣)، والنهي يستلزم فساد المنهية عنه^(٤)، والقراءة

= قال - د. غانم قدوري - : «وليس مُتَيَقَّنًا أن الذين ذكرهم ابن الجزري قالوا جميعًا بأن مخارج الحروف سبعة عشر، ويترجح لدي أن ابن الجزري أراد أن هؤلاء العلماء يذهبون إلى أن لحروف المد مخرجًا مستقلًا». وذكر أن الخليل لم يقل بأن مخارج الحروف سبعة عشر، بل إن الذي يُستتج من كلامه أنه يجعل مخارج الحروف تسعة، وأن مكى ذكر في كتابه أن مخارج الحروف ستة عشر. ينظر: العين (١/٥٨)، الرعاية (ص١٣٨)، الدراسات الصوتية (ص١٥٥-١٥٦).

(١) قوله: «الذي ساقه المجيب أولاً». يشير إلى أن السائل أخبر الإمام الشوكاني بأنه قد سأل شخصًا آخر قبله، فأفاته بعدم جواز النطق بالقاف غير مشقوقة، واستدل له بحديث فيه أن النبي ﷺ أمر بشق القاف. يشير إليه قوله: «أعني أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالشق».

(٢) لم أقف على أي حديث يشير إلى أن النبي ﷺ أمر بشق القاف. ووجدت يحيى بن أبي بكر العامري (ت ٨٩٣هـ) يذكر في كتابه بهجة المحافل (١/٦٢) أن النبي ﷺ نطق بها، ونص كلامه كما يلي: «فائدة: أخبرنا شيخنا وحيه الدين عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زياد عن شيخه وحيه الدين عبد الرحمن بن الدبيع عن مشايخه أنه ورد في بعض المسندات أنه ﷺ نطق فيها بقاف الحجاز المترددة بين القاف والكاف». بهجة المحافل (١/٦٢). ولم أقف على هذه الرواية فيما بين يدي من كتب الحديث.

(٣) اختلف الأصوليون هل الأمر بالشيء نهي عن ضده من جهة المعنى - أي عن طريق التضمن واللزوم العقلي - على مذاهب أشهرها مذهب الأهل: أن الأمر بالشيء نهي عن ضده من جهة المعنى، سواء كان الضد واحدًا أو متعددًا. وهو مذهب جمهور أهل الأصول من الحنفية، والشافعية، والمحدثين، والمذهب الثاني: أن الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده، ولا يقتضيه عقلاً. وهو مذهب جمهور المعتزلة، وبعض الشافعية كالغزالي، وإمام الحرمين الجويني، وهو قول للباقلاني، وبعض الحنابلة. ينظر: التقريب والإرشاد (الصغير) (٢/٢٠٤-١٩٨)، البرهان للجويني (١/٨٢-٨٤)، المنحول (ص ١٨١)، المحصول (٢/١٩٩)، تيسير التحرير (١/٣٦٢-٣٧٤). ورجح الشوكاني المذهب الأول. حيث قال بعد أن استعراض آراء المذاهب وأدلتهم والردود عليهم: «إذا عرفت ما حررناه من الأدلة والردود لها، فاعلم أن الأرجح في هذه المسألة أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده بالمعنى الأعم». إرشاد الفحول (١/٢٦٩).

(٤) قاعدة أصولية، (النهي يقتضي الفساد). والمراد بهذه القاعدة، أنه إذا ورد نص من الشارع، بالنهي عن فعل من الأفعال، فإنه يدل على فساده. والمراد بالفساد: ألا يترتب على الفعل الآثار المقصودة منه. ومن الأدلة على ذلك: ما رواه مسلم، برقم (١٧١٨) من حديث أم المؤمنين عائشة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». أي: مردود، ولا يكون العمل مردودًا، إلا إذا كان فاسدًا. ويدل على ذلك: إجماع الصحابة ومن بعدهم على أخذ الفساد من نصوص الشارع الدالة على النهي والتحرير. ينظر: العدة في أصول الفقه (٢/٤٣٢)، البرهان للجويني (١/٩٦)، المستصفى (ص٢٢١)، الأحكام للأمدى (٢/١٨٧-١٨٨)، تيسير التحرير (١/٣٧٦).

الفاقد بعضها فاسدة، وفساد القراءة يستلزم فساد الصلاة، والدليل على هذا الاستلزام ما سلف^(١).

ولكنَّ هذا الحديث لم أقف عليه في كتاب حديثي يكشف عنه.
الوجه الخامس: على قول من قال أنَّ القراءة الشاذة^(٢) تفسد^(٣) بها الصلاة^(٤).
وتقريره بأن يقال: قراءة القاف بدون شقِّ لم تثبت في القراءات
السبع، فهي إمَّا شاذة، أو ليست بقراءة^(٥) أصلاً^(٦).^(٧) والقراءة

(١) ينظر: ما سبق ذكره في الوجه الثاني من أوجه الأدلة.

(٢) القراءة الشاذة هي: التي لم يصحَّ سندها، أو لم يكن لها وجه في العربية، وإن وافقت خطَّ المصحف. فمتى اختلَّ ركن من أركان القراءة الصحيحة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، أو باطلة، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف. صرح بذلك الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرف عن أحدٍ منهم خلافه. ينظر: درج الدرر (٥٨/٢)، مختصر التبيين (٣٢٠/١)، النشر (٤٩/١)، إرشاد الفحول (٨٦-٨٨).

(٣) في نسخة ب "تعد"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من نسختي الأصل، ح؛ موافقة للسياق.

(٤) للفقهاء في جواز القراءة بالشاذ عمومًا في الصلاة وغيرها مذهبان: المذهب الأول: أنَّ القراءة بالشاذ في الصلاة، وغيرها، غير جائز، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، والشافعي، ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما، وهو المعتمد عند الزيدية، وهو قول أكثر العلماء. ونقل الإمام الحافظ ابن عبد البر إجماع المسلمين على ذلك. المذهب الثاني: أنَّ القراءة بالشاذ جائز، سواء في الصلاة، أو في غيرها، وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما، وهو مذهب بعض الشافعية. ينظر: التمهيد (٢٩٢/٨)، المغني (٣٥٤-٣٥٥)، المجموع (٣/٣٩٢)، مجموع الفتاوى (١٣/٣٨٩-٣٩٤)، الغيث المدرار (١/١٥٠)، كشف القناع (٣٤٥/١)، حاشية ابن عابدين (٤٨٥/١).

(٥) في نسخة الأصل "بقرآن"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من نسختي ب، ح؛ موافقة للسياق.

(٦) "أصلاً" ساقطة من نسخة ب.

(٧) من خلال البحث والاستقراء لم أقف على قراءة متواترة أو شاذة بالقاف غير المشقوقة (المعقودة). ومن صحَّح القراءة بها من الفقهاء إنَّما صحَّح من باب وجود مشقة في النطق بالقاف الخالصة عند من اعتاد النطق بالقاف غير المشقوقة (المعقودة)، كما هو الأمر في إبدال الضاد بالطاء في لفظة (الصَّالِينَ). ومما أحبُّ أن أشير إليه هنا أنَّ ابن خلدون نقل في تاريخه (ص ٧٦٨) عن بعض أهل البيت أنَّ القراءة بالقاف المترددة بين القاف والكاف واجبة. فقال: «وهذه اللغة لم يتدعها هذا الجيل بل هي متوارثة فيهم متعاقبة ويظهر من ذلك أنها لغة مضر الأولين ولعلها لغة النبي ﷺ بعينها قد ادعى ذلك فقهاء أهل البيت =

الشاذة^(١) مستلزمة^(٢) فساد الصلاة، فالقراءة^(٣) بما ليست قراءة أصلاً^(٤) تستلزم الفساد بالأولى.

ولكنك قد عرفت بما أسلفناه أن غير السبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة فهي قراءة لا فرق بينها وبين السبعية، على ما هو مذهب قدماء القراء^(٥)، ومذهب جماعة من نحارير العلماء، كالزخشي^(٦)،^(٧) والإمام

=وزعموا أن من قرأ في أم القرآن (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) بغير القاف التي لهذا الجيل فقد حن وأفسد صلاته ولم أدر من أين جاء هذا؟». انتهى. ولعل ابن خلدون أراد من خلال قوله: (ولعلها لغة النبي ﷺ) ما ذكره ابن عربي في الفتوحات المكية (٢/ ٦٧٥) عند حديثه عن هذه القاف المترددة - والتي أخطأ في تسميتها فأطلق عليها اسم القاف غير المعقودة، وأطلق على القاف الخالصة اسم القاف المعقودة، وقد أشرنا سابقاً إلى خطأه في ذلك - حيث قال: «فأما شيوخنا في القراءة فإنهم لا يعقدون القاف، ويزعمون أنهم هكذا أخذوها عن شيوخهم، وشيوخهم عن شيوخهم في الأداء، إلى أن وصلوا إلى العرب الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ، إلى النبي ﷺ، كل ذلك أداء .. فما أدري من أين دخل على أصحابنا ببلاد المغرب ترك عقدها في القرآن». فذكر ابن عربي أن شيوخه يزعمون أنهم هكذا تلقوها في قراءتهم عن شيوخهم بالإسناد المتصل إلى النبي ﷺ. وهذا الكلام لا يصح؛ لأنه لو صح لوصلت إلينا أسانيد القراءة بذلك، لكنهم لم تصل، وجميع أسانيد القراءة في العالم اليوم كلها تروي القراءة بالقاف الخالصة الصحيحة، فدل ذلك على عدم صحة ما ذكره ابن عربي عن شيوخه.

(١) في نسخة بـ "اختلاف القراءة الشاذة"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من نسخة الأصل، ج؛ موافقة للسياق.

(٢) في نسخة ب، ج "تستلزم".

(٣) "القراءة" ساقطة من نسخة ب.

(٤) "أصلاً" ساقطة من نسخة الأصل، ب، وأثبتها من نسخة ج.

(٥) ينظر: الإبانة (ص ٥١)، جامع البيان للداني (٢/ ٨٦٠)، إبراز المعاني (ص ٥)، النشر (١/ ٩).

(٦) وهو: محمود بن عمر الزخشي، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ومن كبار المعتزلة، ولد سنة ٤٦٧هـ في زخشر من قرى خوارزم، وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلقب بجار الله. من مؤلفاته: الكشف في التفسير، وأساس البلاغة، والمفصل في النحو ... توفي سنة ٥٣٨هـ. ينظر: معجم الأدباء (٥/ ٤٨٩)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).

(٧) لم أقف على مصدر للزخشي يوضح موقفه من القراءات، لكن الذي يظهر أن نحاة تلك الفترة (أو آخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس) لا يفرقون في مواقفهم من القراءات بين قراءة سبعية أو عشرية =

يحيى (١)، (٢) وغيرهما. انتهى. والله أعلم (٣).



=أو شاذة، وإنما يستشهدون بقراءات من كل نوع، ويوجهون بعضها أحياناً، وذلك إذا لم تخالف ما هو مشهور من القواعد، أمّا إن خالفها فإنهم يؤولونها لتخضع للقواعد، أو يرمونها باللحن أو الرداءة أو نحو ذلك. ينظر: الزخشيري والقراءات (ص ١).

(١) وهو: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن محمد المؤيد، ولد بصنعاء سنة ٦٦٩هـ، عالم مجتهد، دعا لنفسه بالإمامة، وعارضه أئمة آخرون، فأعفى نفسه من الحكم والإمامة، وانصرف للعلم والتأليف، من مؤلفاته: الانتصار على علماء الأمصار، والأزهار الصافية شرح مقدمة الكافية، والمحصل في كشف أسرار المفصل، وغيرها... توفي سنة ٧٤٩هـ. ينظر: البدر الطالع (٢/ ٣٣١-٣٣٣).

(٢) من خلال الرجوع إلى أشهر مؤلفات الإمام يحيى بن حمزة الفقهية، وهو كتاب الانتصار على علماء الأمصار، يتبين أنه يشترط التواتر في القراءات المقبولة، وقد ذكر ذلك في موضعين من كتابه، قال في الموضوع الأول: «ونزيد هاهنا، وهو أن القرآن الذي يقطع بكونه قرآناً ويكفر من رده أو ردّ آية منه هو ما جمع صفات ثلاثاً: الصفة الأولى: أن يكون منقولاً بالتواتر مقطوعاً بنقله. والثانية: أن يكون مطابقاً لاصطلاح أهل الأدب من النحو واللغة. والثالثة: أن يكون مطابقاً لخط المصحف الذي وضعه عثمان باتفاق الصحابة عليه، فما جمع هذه الخلال الثلاث كان قرآناً وكفر من رده». الانتصار، يحيى بن حمزة (٣/ ٢٣٩). وقال في الموضوع الثاني: «إن الإجماع منعقد على أن القرآن إنما يكون قرآناً إذا كان متواتراً مطابقاً للعربية موافق لخط المصحف فما كان جامعاً لهذه الصفات الثلاثة فهو قرآن، وما نقص منها فإنه ليس بقرآن». الانتصار (٣/ ٤٣٨-٤٣٩).

(٣) "والله أعلم" زيادة من نسخة الأصل.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١. أكَّدت الدراسة على مضمون هذا البحث المخطوط، وأنه تناول واحدة من الظواهر الصوتية المتعلقة بتلاوة القرآن الكريم، والتي ينبغي على القارئ معرفتها، وهي ظاهرة القاف غير المشقوقة.

٢. أن العلامة محمد بن علي الشوكاني من العلماء الأعلام المبرزين، في مجالات متعددة، من أهمها التفسير، واللغة، والفقه، والشعر، وقد حظي بمكانة علمية مرموقة بين علماء عصره، حتى لُقِّب بشيخ الإسلام.

٣. هذه الرسالة شاهدة على سعة علم مؤلفها، ناطقة بأصالة فكره، وأنها مع صغر حجمها جَمَّةُ الفوائد، وأعظم فوائدها أنها تجلِّي أهمية معرفة القراءة الصحيحة لكتاب الله جل وعلا، ودفع ما يُشكِّل من الظواهر المتعلقة بذلك على الناس.

٤. يرى الإمام الشوكاني عدم صحة القراءة بترك شقِّ القاف، ويرى أن القراءة بها في الصلاة لا تُجزئ.

٥. استند العلامة الشوكاني في أدلته إلى قواعد أصولية، ولغوية، وأخرى متعلقة بالقراءات.

ثانياً: التوصيات:

١. العناية بتراث الأمة، وتحقيق ما هو بحاجة إلى تحقيق، وبعثه من مرقدته؛ اتِّسَاءً ببعض الجهود المبذولة فيه.

٢. يوصي الباحث الأساتذة وطلبة العلم بدراسة وتحقيق بحوث ورسائل الإمام الشوكاني التي لا تزال مخطوطة؛ لما فيها من فوائد علمية، لا تستغني عنها المكتبة الإسلامية، ومن أهمها فيما يتعلق بالقراءات (رسالة في تواتر القراءات)

والتي أشار إليها في تفسيره فتح القدير^(١).

٣. يوصي الباحث بأهمية تحقيق ودراسة الرسائل التي تناولت مسألة القاف

المعقودة التي سبق الإشارة إليها في القسم الثاني من هذا البحث.

٤. يوصي الباحث بأهمية عرض مسألة القراءة بالقاف المعقودة على المجتمع

الفقهية المعاصرة لدراساتها ومناقشتها، والخروج بفتوى تُنشر في العالم الإسلامي.



(١) ينظر: فتح القدير (٢/١٨٩).

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة عن معاني القراءات، مكى بن أبى طالب الأندلسى (ت ٤٣٧هـ)، تح: د. عبد الفتاح شلبى، دار نهضة مصر، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٢. إبراز المعانى من حرز الأماني، أبو شامة، عبد الرحمن بن إساعيل (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، (د.ت).
٣. الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي، على بن أبى على بن محمد بن سالم الثعلبى (ت ٦٣١هـ)، تح: عبد الرزاق عفيفى، المكتب الإسلامى، بيروت - دمشق، (د.ت).
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف بن على بن حيان الأندلسى (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكانى، محمد بن على بن محمد (ت ١٢٥٠هـ)، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربى، دمشق - كفر بطناء، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٦. الاستدكار، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبى (ت ٤٦٣هـ)، تح: سالم محمد عطا، ومحمد على معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٧. أسنى المطالب فى شرح روض الطالب، الأنصارى، زكريا بن محمد (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامى، (د.ط).
٨. الإشراف على نكت مسائل الخلاف، البغدادى، القاضى عبد الوهاب بن على بن نصر (ت ٤٢٢هـ)، تح: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٩. أصول السرخسى، محمد بن أحمد بن أبى سهل (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
١٠. الإكمال فى رفع الارباب عن المؤلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا، على بن هبة الله بن جعفر (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١١. الإمام الشوكاني حياته وفكره، الشرجبي، عبد الغني بن قاسم، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٢. الانتصار على علماء الأمصار، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني (ت١٧٤٩هـ)، تح: عبد الوهاب بن علي المؤيد، علي بن أحمد مفضل، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

١٤. الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، ابن عباد، أحمد بن طاهر الداني (ت٥٣٢هـ)، تح: أبو عبد الباري رضا، مكتبة المعارف، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٥. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).

١٦. البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد (ت٤٧٨هـ)، تح: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٧. بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم، عمر بن أحمد (ت٦٦٠هـ)، تح: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، (د.ت.).

١٨. بهجة المخافل وبغية الأمان في تلخيص المعجزات والسير والشمائل، العامري، يحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى الحرصي (ت٨٩٣هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).

١٩. البيان في صوت القاف، ياسين جاسم المحيمد، بحث منشور بدون أي بيانات للنشر.

٢٠. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، القرطبي، محمد بن أحمد بن رشد (ت٥٢٠هـ)، تح: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢١. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط.)، (د.ت.).

٢٢. التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، القنوجي، محمد صديق خان بن حسن (ت١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف: تأليف الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) د. جمال نعمان ياسين

٢٣. تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ)،
تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٤. تاريخ الشعراء الحضرمين، السقاف، عبد الله بن محمد العلوي، مطبعة حجازي،
القاهرة، ١٣٥٣هـ.
٢٥. التحديد في الإتقان والتجويد، الداني، عثمان بن سعيد، أبو عمرو (ت ٤٤٤هـ)، تح: د.
غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ط
١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
٢٦. تحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوي، ولي الدين العراقي، أحمد بن عبد الرحيم
بن الحسين (ت ٨٢٦هـ)، تح: عبد الرحمن فهمي محمد الزواوي، دار المنهاج، جدة،
ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٧. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي الهيثمي (ت ٩٧٤هـ)،
تح: لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد،
(د.ط)، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.
٢٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجبلي
(ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٢٩. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تح: سامي سلامة، دار طيبة،
(د.ن)، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
٣٠. التقريب والإرشاد (الصغير)، الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم،
أبو بكر (ت ٤٠٣هـ)، تح: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت،
ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣١. التمهيد في معرفة التجويد، العطار، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني (ت ٥٦٩هـ)،
تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي
(ت ٤٦٣هـ)، تح: مصطفى العلوي محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون
الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٣٣. التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات، هبشان، حسن سالم عوض، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٣٤. تيسير التحرير، أمير بادشاه، محمد أمين (ت ٩٧٢هـ)، مصطفى الباي الحلبي، مصر، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
٣٥. جامع البيان في القراءات السبع، الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو (ت ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٦. جمال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، تح: د. مروان العطية، د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٧. جهود علماء حضرموت في الدراسات القرآنية، باطاهر، أمين بن عمر بن عبد الله، مكتبة تريم الحديثة، حضرموت، ط ١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
٣٨. حاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٩. الحاوي للفتاوي، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ط.)، ١٤٢٤هـ.
٤٠. حدائق الزهر في ذكر الأشيخ أعيان الدهر، الضمدي، الحسن بن أحمد عاكش (ت ١٢٩٠هـ)، تح: د. إسماعيل بن محمد البشري، ط ١، (د.ن.)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤١. حلية المؤمن واختيار الموقن، الروياني، عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢هـ)، من أول الكتاب إلى أول باب صلاة المسافر. دراسة وتحقيقًا، رسالة ماجستير، فخري بن بريكان بن بركي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٢. الحواشي المفهومة، أحمد بن محمد الجزري (ت ٨٢٧هـ)، تح: فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ٢٠٠٦م.
٤٣. خزانة التراث. إصدار مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية. الرياض، (د.ط.)، (د.ت.).

بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف: تأليف الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) د. جمال نعمان ياسين

٤٤. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الحمد، غانم قدوري، دار عمار، الأردن، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٥. درج الدرر في تفسير الآي والسور، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي (ت ٤٧١هـ)، تح: طلعت صلاح الفرحان، وآخر، دار الفكر، الأردن، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٤٦. الديباج الخسرواني في أخبار أعيان المخلاف السليماني، الضمدي، الحسن بن أحمد عاكش (ت ١٢٩٠هـ)، تح: د. إسماعيل بن محمد البشري، دار الملك عبد العزيز، (د.ت).

٤٧. الرعاية لتجويد القراءة، مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، (د.ت).

٤٨. الزمخشري والقراءات، د. شعبان صلاح حسين، حوليات كلية دار العلوم، مصر، العدد (١١)، ١٩٨٨م.

٤٩. سبل السلام، ابن الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٨٢هـ)، دار الحديث، (د.ط)، (د.ت).

٥٠. سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

٥١. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح، أبو البقاء علي بن عثمان بن محمد (ت ٨٠١هـ)، تح: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٣، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٢. سلم المرید في حل ألفاظ باكورة الوليد في فن التجويد، الجنيد، أحمد بن علي بن هارون (ت ١٢٧٥هـ)، تح: علي بن عبد الله العيدروس، علوي بن سالم بن عبد الله، مكتبة تريم، ط ١، ٢٠٠٩م.

٥٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز (ت ٧٤٨هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٤. الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.

٥٥. الشامل في تاريخ حضرموت ومخالفاتها، الحداد، علوي بن طاهر بن عبد الله (ت ١٣٨٢هـ)، تح: د. محمد أبو بكر باذيب، دار الفتح، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
٥٦. شرح الزرقاني على مختصر خليل، ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد (ت ١٠٩٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٥٧. شرح الشافية، الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف (ت ٧٤٦هـ)، طبعة حجرية، ١٣٠٥هـ.
٥٨. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٥٩. شرح الهداية، المهدي، أحمد بن عمار (ت ٤٤٠هـ)، تح: د. حازم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ.
٦٠. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
٦١. العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، المزجد، صفي الدين أحمد بن عمر (ت ٩٣٠هـ). تح: حمدي الدمرداش، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٦٢. العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى الحنبلي، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تح: د. أحمد بن علي المبارك، جامعة الملك محمد بن سعود، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦٣. العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، وآخر، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
٦٤. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، (د.ن)، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
٦٥. الغيث المدرار المفتاح لكوائم الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، الإمام المهدي، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، مخطوط، مكتبة برلين في ألمانيا، برقم (١٥٦).

٦٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥هـ)، تح: محمود بن شعبان، وآخرون، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٦٧. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ)، تح: محمد حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، (د.ت).
٦٨. فتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
٦٩. الفتوحات المكية، ابن عربي، محيي الدين محمد بن علي (ت ٦٣٨هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٧٠. فهرس دار المخطوطات والمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، أحمد محمد عيسوي، وآخرون، مكتبة آية الله المرعشي، قم، مركز الوثائق في وزارة الخارجية بجمهورية إيرانية، طهران، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٧١. فهرست الخزانة المتوكلية بصنعاء، طبع بمطبعة وزارة المعارف المتوكلية، صنعاء. (د.ت).
٧٢. فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، الرقيحي، أحمد عبد الرزاق، وآخرون، ط ١، وزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٧٣. القاف بين القدامى والمعاصرين دراسة صوتية مقارنة، محمد بن سالم المعشني، مجلة الدراسات اللغوية، مجلد (٨)، عدد (٤)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. (من ٣٧-٨٩)
٧٤. القول الواف في معرفة القاف، الحداد، علوي بن أحمد بن حسن (ت ١٢٣٢هـ)، (د.ط)، (د.ت).
٧٥. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
٧٦. كشف القناع عن متن الإقناع، البهوتي، منصور بن يونس (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ت).
٧٧. كفاية النبيه في شرح التنبيه، ابن الرفعة، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (ت ٧١٠هـ)، تح: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٩م.
٧٨. كنز المعاني في شرح حوز الأمان، شعلة، محمد بن أحمد بن محمد الموصلي (ت ٦٥٦هـ)، تح: د. محمد إبراهيم المشهداني، دار الغوثاني، دمشق، ط ١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٧٩. الكنز في القراءات العشر، الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه (ت ٧٤١هـ)،
تح: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٨٠. الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإسنوي، عبد
الرحيم بن الحسن بن علي (ت ٧٧٢هـ)، تح: د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن،
ط ١، ١٤٠٥هـ.
٨١. المبسوط، السرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط.)،
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٨٢. متن الشاطبية = حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، الشاطبي، القاسم بن
فيهره الرعيني (ت ٥٩٠هـ)، تح: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، ودار الغوثاني،
سوريا، ط ٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٨٣. متن طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف
(ت ٨٣٣هـ)، تح: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، جدة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٨٤. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلّيم الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تح: عبد الرحمن
بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية،
السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٨٥. المجموع شرح المهذب، النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، (د.ط.)، (د.ت.).
٨٦. المحصول، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، تح: د. طه جابر العلواني، مؤسسة
الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ.
٨٧. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ)، مجمع الملك فهد، المدينة
المنورة، ١٤٢٣هـ.
٨٨. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم
المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تح: طيار آتّي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٨٩. المستصفي، الغزالي، أبو حامد (ت ٥٠٥هـ)، تح: محمد عبد السلام، دار الكتب
العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
٩٠. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، الحبشي، عبدالله بن محمد، المجمع الثقافي في أبو
ظبي، ٢٠٠٤م.

بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف: تأليف الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) د. جمال نعمان ياسين

٩١. معجم الأديباء، الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٩٢. معجم المؤلفين، كحالة، عمر بن رضا (ت ١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
٩٣. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٩٤. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٩٥. المغني، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٩٦. المقرب، ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تح: أحمد الجواربي، وآخر، ط ١، (د.ن)، ١٩٧٢م.
٩٧. مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة البابي، مصر، ط ٣، (د.ت).
٩٨. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٩٩. المنخول من تعليقات الأصول، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تح: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٠٠. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الخطاب الرعيني، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي (ت ٩٥٤هـ)، تح: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، (د.ط)، ١٤٢٣هـ.
١٠١. موسوعة أعلام اليمن ومؤلفيه، الشميري، عبد الولي عبد الوارث، مؤسسة الإبداع، صنعاء، ط ١، ٢٠١٨م.
١٠٢. الموضح في التجويد، القرطبي، عبد الوهاب بن محمد الأنصاري (ت ٤٦١هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٠٣. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تح: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).
١٠٤. النفس اليماني والروح الروحاني في إجازة القضاة بني الشوكاني، الأهدل، عبد الرحمن بن سليمان (ت ١٢٥٠هـ)، تح: عبد الله محمد الحبشي، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
١٠٥. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي، محمد بن أحمد (ت ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ.
١٠٦. نيل الأوطار في شرح أحاديث منتقى الأخبار، الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، تح: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٠٧. هجر العلم ومعاقله في اليمن، الأكوغ، إسماعيل بن علي (ت ١٤٢٩هـ)، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٠٨. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، المرصفي، عبد الفتاح بن عجمي المصري (ت ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط ٢، (د.ت).
١٠٩. الواضح، الزبيدي، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي (ت ٣٧٩هـ)، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ط ٢، ٢٠١١م.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٥٧	الملخص
٣٥٨	المقدمة
٣٦٢	القسم الأول: دراسة المؤلف
٣٦٢	أولاً: اسمه ونسبه ومولده
٣٦٢	ثانياً: نشأته وحياته العلمية
٣٦٥	ثالثاً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٣٦٦	رابعاً: شيوخه وتلاميذه
٣٧٠	خامساً: آثاره العلمية
٣٧٢	سادساً: وفاته - رَحِمَهُ اللهُ -
٣٧٣	القسم الثاني: دراسة الكتاب
٣٧٣	أولاً: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف
٣٧٤	ثانياً: موضوع الكتاب وسبب تأليفه
٣٧٥	ثالثاً: مصادر المؤلف
٣٧٦	رابعاً: منهج المؤلف
٣٨١	خامساً: مميزات الكتاب
٣٨٢	سادساً: منهج التحقيق
٣٨٣	سابعاً: وصف النسخ الخطية
٣٨٥	ثامناً: نماذج من النسخ الخطية
٣٨٨	القسم الثالث: النص المحقق
٤٠٠	الخاتمة
٤٠٢	فهرس المصادر والمراجع
٤١٢	فهرس الموضوعات